كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

المجلة التربوية لتعليم الكبار – كلية التربية – جامعة أسيوط

=======

"الدور التربوي للجامعة في تشكيل ثقافة المجتمع المصري في ضوء بعض التحديات المعاصرة"

(دراسة تحليلية)

إعـداد

وفاء محمد محمد حسين

باحثة دكتوراه بكلية التربية–جامعة أسيوط

أ.د/ مصطفي محمد أحمد رجب

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة سوهاج

د/ صلاح عبد الله محمد حسن

استاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية – جامعة اسيوط

د/ محمد المصري محمد نور الدين

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة أسيوط

قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة أسيوط

﴿ المجلد الأول– العدد الثانى – أبريل ٢٠١٩م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مقدمة:

أن معرفة التاريخ هي الخطوة الأولى لبناء التطور المستقبلي للأمم لذا فإن النظر إلى نشأة التعليم العالي في مصر يسهم في التعرف على أحد أبعاد المشكلة التعليمية في مصر، كان النظام التعليمي الحديث من أهم التطورات التي شهدتها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشروع السياسي النهضوي الذي ارسى دعائمه محمد على باشا حاكم مصر (١٨٠٥- ١٨٤٨) حيث لم يكن هناك نظام تعليمي بالمعنى الدقيق، فلم يكن هناك سوى الأزهر، والذي اقتصرت فيه الدراسة على قراءة كتب الدين واللغة وشرحها وفقد العلماء القدرة على السبق والإبداع والابتكار. بالإضافة إلى بعض المدارس الملحقة بالمساجد، والكتاتيب بالمدن والقرى والتي اقتصر دورها على تحفيظ الأطفال القرآن وعن طريقه كانوا يتعلمون القراءة والكتابة.

يأتي إدخال التعليم الحديث في مقدمة الظروف التي هيأت سبيل التجديد الفكري، واذا كان بناء الجيش الحديث يمثل محور حركة الإصلاح الذي قام به محمد على، فإن ذلك تطلب تنظيم الإدارة والاقتصاد مما تطلب وجود خبرات وكفاءات لا يستطيع أن يوفرها التعليم التقليدي.[١] وهكذا نشأ التعليم الحديث في مصر بمعنى أدق كان مشروع محمد على هو أقامت جيش أقيمت له دولة، فقد كان محمد على حريصاً على توفير الكوادر اللازمة للإدارة والإنتاج ولدور السلطة الجديد في مجال الخدمات وأن تكون تلك الكوادر من أبناء البلاد، فقد ارتبط التوسع في التعليم بحاجات الحكومة إلى الأفراد للخدمة في مصالحها، كما تم إيفاد البعثات إلى أوروبا وخاصة فرنسا لدراسة العلوم الحديثة: الطب والهندسة والإدارة والقانون.

كما أن الهدف الأساسي الذي دعا من أجله رواد التربية في القرن التاسع عشر إلى انشاء جامعة مصرية أن تكون الجامعة منارة علم وقاطرة للأمة خاصة وأن اتصال رواد التربية عبر البعثات التعليمية بأوروبا وما شهدوه من دور للجامعات الاوروبية في نهضة أوروبا دفعهم إلى المطالبة والسعي لأنشاء جامعة مصرية وقد حاولت الجامعة المصرية ان تكون منارة للعلم والمعرفة لمصر والوطن العربي.

---

[١]- رءوف عباس حامد، **تطور الفكر العربي الحديث**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٧، ص٧.

قد واكبت بناء الدولة الحديثة في عهد محمد على تاسيس التعليم العالي الحديث، إلا أنه قد اقتصر دورها على إعداد الكوادر، ولم تتطرق إلى البحث العلمي، وافتقرت إلى إطار مؤسسي يربط بينها .تأخر ذلك إلى عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) عندما حاول على باشا مبارك أن يمد الجسور بين المدارس العليا وبعضها البعض، ويمهد للربط بينها وتحويلها إلى جامعة. وإذا كانت الأزمة المالية التي عانتها البلاد منها في أواخر عصر إسماعيل والتدخل الأجنبي، ثم الاحتلال البريطاني قد أدى إلى ركود ثم تصفية المشروع النهضوي، فإن النخبة الاجتماعية والسياسية المصرية لم يهدأ لها بال حتى عادت تطرح فكرة إقامة الجامعة المصرية، واستطاعت أن تحول الحلم إلى حقيقة عندما تأسست الجامعة عام ١٩٠٨ بفضل همة وعطاء المصريين جميعا.

لذا يهدف البحث إلى التعرف على الدور التربوي الذي قامت به الجامعة المصرية في تشكيل ثقافة المجتمع المصري في ضوء بعض التحديات المعاصرة وذلك من خلال التعرف على طبيعة تلك المؤسسات والدور الذي قامت به داخل المجتمع المصري وكيف أسهمت تلك المؤسسات سواء بالسلب أو بالإيجاب على ثقافة المجتمع المصري وتطوره وتغيره والدور الذي يمكن أن تقوم به في سبيل دفع حركة المجتمع نحو النمو والتطور والتغيير، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة البحث وأهدافه.

– الجامعة والتحديات المعاصرة:

أن الجامعة وفي ظل التحولات الجديدة والمجتمعات الحديثة والمعاصرة أصبحت من أهم المؤسسات الاجتماعية واخطرها، نظرًا لما اسند اليها من مهام تربوية وعلمية وسياسية واقتصادية متعددة يتمثل بعضها في تكوين العنصر البشرى وتأهيله علمياً ومهنياً وفكرياً وسياسياً، ومصدرا مهماً لمختلف القطاعات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع المدني بما تقدمه من قوى بشرية مؤهلة ومدربة للإسهام في مشاريع التنمية والتحديث وذلك في سبيل الارتقاء بالمجتمع.

ولكي يتسنى لنا فهم التغير الذي أصاب المجتمع المصري والذي أثر بدوره على الجامعة بوصفها من المؤسسات الضرورية لبناء الأمة لابد أن نقوم بمسح البيئة التي تنشأ فيها وأن ندرك تعقيدات التغيير المحتملة (وهذا يعنى الحرية الأكاديمية). خاصة وأنه يجب على الجامعات أن تضع رؤيتها تجاه التزاماتها نحو هذا التحول وأن تحدد كيفية استخدام أصولها بأفضل السبل الممكنة (وهذا يعنى الاستقلالية المؤسسية). وعمليا يعنى ما تقدم تحديد الاستراتيجيات متوسطة الأمد والتي تؤدى بها إلى وضع سياسات مؤسسية يمكن اختبارها وقياسها والتثبت منها (ويفرض هذا توافر المساءلة). [١]

خاصة وأنه منذ النشأة الأولى للجامعة المصرية كان الهدف منها ان تكون قاطرة للعلم والثقافة معبرة عن حركة المجتمع وتطوره ولكن الجامعة ظلت تعاني من غياب الحرية الاكاديمية والاستقلالية المؤسسية التي تساعدها على تحقيق النتائج المرجوة منها. إلا انه يمكن القول إن الجامعة قد قامت بأدوار مختلفة داخل المجتمع المصري وان اتسمت تلك الأدوار تارة بالإيجابية وتارة أخرى بالسلبية إلا أنه يظل لها أدوار مهمة داخل المجتمع المصري منها:

- الجامعة وتشكيل الوعي الاجتماعي:

على مدي سنوات طويلة قامت الجامعة المصرية بدور مهم في تكوين وتشكيل وعي الشباب المصري حيث تمتعت الجامعة بقدر كبير من الحراك الثقافي والاجتماعي والسياسي واتيحت لها الفرصة للتعبير عن ضمير الأمة ومشكلاته ولكن هذا الدور سرعان ما انحسار وتراجع وذلك في ظل الضغوط التي تعرضت لها الجامعة.

لكن الجامعة يمكن أن تقوم بدور أساسي في تنمية وعي الطلاب بمختلف جوانبه، وذلك من خلال إتاحة العديد من الأنشطة التي يمارسها الطلاب في مجالات متعددة منها (الثقافية، والاجتماعية، والرحلات، والندوات ...الخ) والمنبثقة عن الاتحادات الطلابية التي زاد الاهتمام بها بعد التحول في النظرة لوظيفة الجامعة وأصبحت تلك الأنشطة ركيزة هامة في تنمية جوانب شخصية الطالب وصقلها. [٢]

---

[١] – محمد رشيد سيد، **دور الجامعات في تنمية المجتمعات**، بحث مقدم إلى مؤسسة الفكر العربي في مؤتمر الملتقى العربي الثاني، بيروت، ٢٠٠٥، ص٧٩.

[٢] – محمود عبد المجيد عساف، الدور التربوي لمجالس طلبة الجامعات الفلسطينية في تشكيل الوعي السياسي وسبل تفعيله، جامعة الأقصى–دراسة حالة، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد ٢١، العدد ٥، ٢٠١٣، ص ص٧٥–١١٢.

– الجامعة والثورة التكنولوجية والوعي المعلوماتي

يتفق معظم الباحثين والتربويين على أن الجامعات يمكنها أن تسهم في تكوين وتشكيل المعرفة وذلك إذا ما استطعت أن تمتلك أجهزة متطورة ومناهج ومقررات علمية معاصرة، وكفاءات قيادية إدارية وأكاديمية متنورة يفترض أنها تمثل الصفوة، فالجامعات اليوم لا تقاس بالأرقام القياسية المتمثلة بأعداد الطلبة والمدرسين والمباني الفخمة وإنما تقاس بأعداد الأبحاث العلمية والأطاريح التي تساهم في تنمية المجتمع، فهي تعتبر مراكز بحثية وعلمية وإنتاجية تساهم في إعداد الأجيال المتعاقبة وتأهيلها وتدريبها وفق منهجية علمية سليمة، وهى بذلك تصبح ذات رسالة علمية وإنسانية وحضارية وثقافية.[١]

– الجامعة والعدالة الاجتماعية:

اعتاد المصريون على ديمقراطية التعليم الجامعي الذي يقوم على العمومية والمجانية وتكافؤ الفرص التعليمية على أساس معيار الكفاءة العلمية كما نصت عليه مواد الدستور المصري، إلا أن مجانية التعليم واتاحته للجميع تحول إلى مجرد شعارا فاقد المصداقية حيث تفشل السياسة التعليمية في إنجاز خطتها خاصة في ظل دعوي "ترشيد المجانية" وارتفاع تكلفة التعليم على حساب الأسرة المصرية وتدني مستوي التعليم المقدم.

وفيما يخص التعليم الجامعي فقد بين تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤م أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي والجامعي في مصر بلغت ٢٩% من السكان ممن هم في سن التعليم العالي، وهذه النسبة جعلت مصر لا تدخل ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والتي يبلغ فيها معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي ٣٥% أو الدول المرتفعة جدا والتي تبلغ فيها ٧٦%، وهو ما يلقي عبئا على كاهل الدولة والمجتمع في السعي نحو الارتقاء بمعدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي.[٢] ومن ثم فقد وجب الاهتمام بتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في التعليم لكونه واجب دستوري على الدولة المصرية دون ربطها بطبيعة النظام الاقتصادي أو السياسي للدولة المصرية.

---

[١]– زياد بركات، استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والبحوث .مجلد ٢، عدد ٣، ٢٠٠٩**، ص ص ٢٤٣–٢٩٠.

[٢]–أسماء الهادي إبراهيم، التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم، **مجلة التربية**، جامعة الأزهر، عدد ١٧٠، الجزء ٤، أكتوبر ٢٠١٦، ص ص٥٩٨–٦٤٥.

- الجامعة والتوازن الاجتماعي:

شهد المجتمع المصري على مدي فترات تاريخية مختلفة صراعات طبقية كبيرة ففي حين استطعت الطبقات الرأسمالية أن تحتفظ باليد العليا في إدارة شئون الحياة سعت الطبقة المتوسطة أن يكون لها دور في الحياة المصرية وفي ظل ظرف سياسي معين استطعت تلك الطبقة أن تحقق هيمنة من نوع خاص وقد دعمها في ذلك التوجه السياسي نحو مجانية التعليم واتاحته للجميع.

حيث كان يستمد أبناؤها مهاراتهم من التعليم الحديث، ويهدفون لتقديم أنفسهم عبر قدراتهم العلمية والمهنية والفنية ومهاراتهم المعرفية والتنظيمية والإدارية، أو بتعبير آخر عبر ما يحوزونه من مقومات رأس مال ثقافي، أكثر من ملكية الثروة والأصول المادية . وأن جماعاتها وأسرها وأبناؤها كانوا المستفيد الأكبر من ثمار البرامج الاجتماعية والتنموية التي انتهجتها ثورة يوليو .وبالتالي، نمت لديهم مؤشرات إيجابية في الحجم والخصائص والحراك والأدوار والفاعلية. [١]

وقد حقق ذلك نوع من التوازن الاجتماعي داخل الدولة المصرية ولكن صرعنا ما بدأت الطبقة المتوسطة في الانزواء خاصة في ظل التوجهات السياسية للدولة المصرية منذ سبعينيات القرن العشرين والتي فرضت ضغوط على الطبقتين المتوسطة والفقيرة، فضلا عن ما شهده التعليم المصري من تراجع ملحوظ، وما فرضه النظام الرأسمالي العالمي من آليات صراع استخدمت الدولة القوانين والتشريعات والسياسات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية لإدارة هذا الصراع بما يخدم مصالح الطبقة العليا.

- الجامعة والمشاركة السياسية:

تمتعت الجامعة المصرية بتاريخ حافل من المشاركة السياسية حيث كانت عنصر حاضر وبقوة في القضايا السياسية المصرية ولكن الضغوط السياسية والأمنية التي مارستها الدولة المصرية ساهم في تراجع ذلك الدور وانحصاره خاصة في ظل التضييقات الأمنية للدولة المصرية.

---

[١]- أحمد حسن، الطبقة الوسطى المصرية :ذعر المكانة واحتمالات الهبوط، **مجلة آفاق سياسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد٣٠، نوفمبر ٢٠١٧، ص ص٣٧-٤٦.

فلقد قامت الأجهزة الأمنية بالتصدي للكثير من المشاكل بأسلوب أمني بحت، مما كان يؤجج مشاعر السخط ضد النظام الذي استباح حقوق المواطنين وأهدر كرامتهم واهتم بالحقوق الأخرى على حساب الحريات السياسية لما ينطوي عليه تنمية هذه الحريات من تهديد للحكم ولما سيفرزه الانتقال إلى التعددية السياسية من منافسين للنخبة الحاكمة التي احتكرت السياسية، هذا ما جعل الدولة تلجأ إلى إجراءات استثنائية لإحكام قبضتها على مقاليد الحكم من خلال قوانين الطوارئ التي انتهكت كل أنواع الحريات وخاصة السياسية منها فسدت الطرق والوسائل الشرعية للمشاركة في الحياة السياسية، وتزعزعت الثقة في القضاء كوسيلة لإقامة العدل مما أفضى إلى شعور المصريين بأن سيادة القانون قد غابت، وساهم ذلك مع أسباب أخرى في إحساسهم بأنهم ليسوا الملاك الحقيقيين لوطنهم وأنه لا كرامة لهم فيه ولم يعد هناك طريق لإصلاح حالهم سوى إسقاط النظام الذي فرط في كرامتهم وأشعر غالبيتهم بالهوان.[1]

-الجامعة والديمقراطية:

ولقد قادت الجامعات المصرية حركة التنوير والنضال الوطني لسنوات طويلة حيث خرج من الجامعة الحركات الطلابية والتي ساهمت وبقوة في الدفاع عن مطالب الشعب المصري خاصة في سنوات الاحتلال، وعقب انتهاء الاحتلال وتحرير الأرض المصرية استمرار دور الجامعة المصرية حيث ساهمت الحركة الطلابية في التعبير عن مطالب الأمة المصرية وعبرت عن ضميرها، ولكن سنوات حكم الرئيس مبارك شهدت فيها الحركة الطلابية تضييقات أمنية واسعة ترتب عليها وقف العمل والمشاركة الطلابية داخل الجامعة المصرية حيث قوبلت مظاهرات الطلاب بالعنف والاعتقال مما صاحبه تحجيم لتلك الحركة واقتصرت على بعض المظاهرات في حوادث متفرقة.

[1]- محمد شريف بسيوني ومحمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢، ص٣٣.

قد تركت حركات النهضة والتنوير والثورات الديمقراطية وتطور العلوم والاكتشافات العلمية والفكرية تأثيراً كبيراً وذلك في محاولة الحد من السلطات الشرعية الإلهية التي كان يحظي بها الملوك والأمراء وطبقة النبلاء في الغرب، والى حد ما في الشرق، وقد أثر الاحتكاك بالغرب بطرق مختلفة علي ما يحدث من تطورات كبيرة ومتسارعة في المجتمع المعاصر علمياً وثقافياً وإعلامياً وصناعياً واجتماعيا وديمقراطيا من ناحية، وما تعانيه عدد من الشعوب من ظلم واستبداد من ناحية أخرى حيث كان له تأثيرا كبيراً على زيادة وعي الجماهير، ثم القيام بالانتفاضات أو الثورات الشعبية ضد الحكام المستبدين والمعبودين.[١]

- الجامعة ورأس المال:

يواجه التعليم العالي في مصر بالكثير من القيود التي تحد من قدرته وكفاءته وتضعف من جودة مخرجاته وتعيق إمكانية تطوره ولعل أبرز تلك القيود وأشدها تأثيراً على مسيرة التعليم العالي هي ضعف مصادر التمويل. فضلا عن أن الاعتمادات الخاصة بالتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة أقل بكثير مما هو مطلوب للوفاء باحتياجات التعليم الحديث. هذا مع تدخل القطاع الخاص بإنشاء الجامعات الخاصة والتي أسهمت في اهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة في التعليم.

حيث أن كفاءة التمويل الحكومي للتعليم الجامعي في مصر تكمن في صعوبة الجمع بين كفاية التمويل وبين تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم؛ أي العدالة في توزيع الخدمة التعليمية، حيث تتفاقم المشكلة في ظل تزايد الطلب على التعليم في مقابل محدودية الموارد المتاحة. ومن ناحية أخري، يمكن القول إن إهدار المعونات والمنح الدولية، وعدم الاستفادة منها بما يخدم تطوير التعليم والارتقاء به هو من أهم أسباب انخفاض كفاءة استغلال الموارد المتاحة لقطاع التعليم العالي. [٢]

-إجراءات الدراسة التحليلية:

[١]- صالح يحيى سعيد، مبادئ أساسية في عظمة الشخصية وعبادة الفرد، **مجلة التربية**، جامعة الأزهر- كلية التربية، عدد ١٤٩، جزء١، يوليو ٢٠١٢، ص ص٥٨٣-٦١٩.

[٢]-مروة محمد شبل، تمويل التعليم العالي في مصر :المشاكل والبدائل المقترحة، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، مجلد ١٦، عدد ٣، يوليو ٢٠١٥، ص ص٣-٢٤.

١-أداة الدراسة وإعدادها:

وهي الأداة التي تستخدمها الدراسة بهدف جمع البيانات التي تتطلبها الدراسة وذلك لتغطية جوانبها المختلفة وتضمنت استمارة تحليل المحتوى لمقرر حقوق الانسان المقرر على جميع كليات جامعة أسيوط بالإضافة إلى خطة النشاط الجامعي (جامعة أسيوط) وذلك للتعرف على دور المؤسسة التعليمية (الجامعة) في تشكيل ثقافة المجتمع المصري في ضوء التحديات المعاصرة.

ويعد تحليل المحتوى أو المضمون هو "أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر لمادة من مواد الاتصال". [١]

٢-خطوات تحليل المحتوى:

تم اتباع الاجراءات التالية في تحليل المحتوى:

١- تم تحديد الهدف من الدراسة والذي يتطلب تحليلا للمحتوى حيث تهدف إلى تحديد حجم الدور الذي تقوم به المقرر الدراسي والأنشطة الجامعية في تشكيل ثقافة المجتمع المصري بما يسهم في التعامل مع تحديات المجتمع المصري.

٢- تم تحديد عينة البحث في مقرر حقوق الانسان والذي تطبقه الجامعة على جميع الكليات داخلها بوصفه مقرر ثقافي بالإضافة إلى خطة النشاط للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

٣- قامت الباحثة بتحليل محتوى المقرر الدراسي حقوق الانسان الذي يتم تدريسه بجميع كليات جامعة اسيوط، حيث استخدمت وحدة الموضوع واستخرجت التحديات المعاصرة للمجتمع المصري من المقرر الدراسي. فضلا عن تحليل خطة النشاط والتي تحتوي على أهداف النشاط والمقترحات والتوصيات وذلك للعام ٢٠١٣/٢٠١٤.

٤- تم الاستعانة بمحلل مساعد [*] بتحليل المقررات نفسها لبيان ثبات الأداة.

---

[١]- رشدي طعيمه، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه، استخداماته**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦، ص٢٢.

[*] ايمان فاروق محمد، باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة أسيوط.

جدول رقم (١)

جدول تحليل المضمون (المقرر الدراسي–أنشطة الجامعة)

م	فئات التحليل الفرعية	المقرر الدراسي حقوق الإنسان			أنشطة الجامعة (الثقافية – الاجتماعية–التثقيف السياسي)			المجموع		
		ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت
١	تدهور الوعي الاجتماعي	٢	%١.٣	٨	18	%5.9	5	20	%٤.4	9
٢	صناعة الخوف	٢	%١.٣	٨	8	%2.6	10	10	% 2.2	11
٣	تراجع الهيمنة الثقافية والقوة الناعمة	١	%٠.٦	٩	3	%1	13	٤	% ٠.٩	14
٤	ضعف الوعي بالهوية الثقافية	١٣	%٨.٦	٤	17	%5.6	6	30	% ٦.٦	6
٥	الثورة التكنولوجية والوعي المعلوماتي	–	–	–	34	%11.2	2	34	% ٧.٥	5
٦	الارهاب المعلوماتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٧	التكنولوجيا وحرب الإشاعات	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٨	تدني العدالة الاجتماعية.	٧	%٤.٦	٥	13	%4.3	10	20	% ٤.٤	9
٩	عدم المساواة في الفرص الحياتية	١٤	%٩.٢	٣	21	%7	5	35	% ٧.٧	4
١٠	الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي	١٥	%١٠	٢	23	%7.6	4	38	% ٨.٤	2
١١	انتشار العنف والجريمة	٤	%٢.٦	٦	5	%1.6	12	9	%٢	12
١٢	انتشار البطالة وارتفاع معدلاتها	–	–	–	2	%0.7	14	2	%٠.٤	16
١٣	ازدياد مساحات الفقر وضعف المشاركة	٤	%٢.٦	٦	33	%11	3	37	%٨.١	3
١٤	اختلال التوازن الاجتماعي.	–	–	–	3	%1	13	3	%٠.٧	15
١٥	انهدم النموذج الأبوي	٣	%٢.٢	٧	3	%1	13	6	%١.٣	13
١٦	تراجع دور الأسرة المصرية الممتدة والمربية	–	–	–	2	%0.7	14	2	%٠.٤٤	16
١٧	الفقر الأخلاقي والتراجع القيمي	–	–	–	21	% 7	4	21	%٤.٦	8
١٨	عجز المعارضة عن المشاركة السياسية.	٧	%٤.٦	٥	8	%2.6	11	15	%٣.٣	10
١٩	البيروقراطية والفساد الاداري	–	–	–	1	%0,3	15	1	%٠.٢٢	17

م	فئات التحليل الفرعية	المقرر الدراسي حقوق الإنسان			أنشطة الجامعة (الثقافية – الاجتماعية–التثقيف السياسي)			المجموع		
		ك	%	ت	ك	%	ت	ك	%	ت
٢٠	انحسار المد الديمقراطي عالميا	١٤	%٩.٢	٣	14	%4.6	9	28	% ٦.٢	7
٢١	زيف الديمقراطية	٢	%١.٣	٨	2	%0.7	14	4	%٠.٩	14
٢٢	جمود القيادة السياسية	–	–	–	2	%0.7	14	2	%٠.٤	16
٢٣	شكلية الفصل بين السلطات	١٣	%٨.٦	٤	15	%4.9	8	28	%٦.٢	7
٢٤	التغييب القسري لحقوق الإنسان	٤٥	٢٩.٨ %	١	56	%18.4	1	101	%٢٢.٢	1
٢٥	سيطرة رأس المال على المجتمع المصري.	٢	%١.٣	٨	–	–	–	2	%٠.٤	16
٢٦	رأس المال والتعليم	٣	%٢.٢	٧	–	–	–	3	%٠.٧	15
٢٧	رأس المال واستقلال المؤسسات	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٨	اعتماد الاقتصاد على الموارد الطفيلية.	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٩	انخفاض تنافسية الاقتصاد المصري	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٣٠	ارتفاع عجز الموازنة وتراجع الاستثمارات	–	–	–	–	–	–	–	–	–
	المجموع	١٥١	١٠٠		304	100		٤٥٥	١٠٠	

يتضح من الجدول السابق رقم (1) ما يأتي:

١ –تدهور الوعي الاجتماعي:

– بالنسبة لتحدي تدهور الوعي الاجتماعي يأتي في المرتبة التاسعة لفئتي التحليل ككل، بينما يأتي في المرتبة الثامنة من فئة مقرر حقوق الإنسان بنسبة ١.٣%. ويأتي متقدم في المرتبة الخامسة من فئة أنشطة الجامعة بنسبة ٥.٩%. يأتي ذلك في ضوء ما تعرض له المجتمع المصري خلال عقود طويلة من محاولات مستمرة لتغييب الوعي وتزييفه وأن تعرضت تلك المحاولات للفشل تارات كثيرة فأوجدت حالات ثورية أوجد حالة من الوعي المستنير ولكن سرعان ما تتكالب قوي داخلية وخارجية محدثة حالة من التغييب والتزييف لذلك الوعي ترتب عليها حالة من التخبط والإحباط داخل المجتمع المصري انعكست في موجات غضب وعنف إثرت على الحالة الثورية المصرية وافتقدتها

كثيرا من تأثيره وقوتها وقد يكون في ذلك إجابة لماذا لم تستطع ثورة يناير أن تحدث التأثير المتوقع من ثورة أقل ما توصف به أنها ثورة عظيمة ضاعت مكتسباتها بسبب حالات تغييب الوعي التي نجحت قوي سياسية داخلية وخارجية في ترويجها ومن ثم نجحت في ضياع الثوار والثورة ومكتسباتهم وذلك ما اشرت إليه دراسة (عبد الله حميد رشيد، ٢٠١٤)[١] فالآلة التي يتسلح بها الاستبداد ورعاته استطاعت أن تلتصق بالقوي الثورية تبعات وتداعيات ما بعد الثورة أمنيا واقتصاديا أملا منها في تشويه الفعل الثوري، وإظهاره بمظهر الفشل، والعدمية طمعا في عودة الأوضاع السابقة التي يتقاسم المصالح فيها الاستبداد مع حلفائه في الداخل والخارج. فضلا عن أن الوعي العربي الفاقد للحصانة الممانعة للتشويه التي تطاله تجعله عرضة للتشوية والتضليل، بحيث يسهل للقوي الخارجية الناقمة للفعل الثوري المؤسسي التي تأمله شعوب المنطقة وتنشده أن تحرف مسار هذا الربيع عن وجهته الصحيحة، بل والإجهاز عليه تحت مسميات العدمية والفوضوية، تسندها آلة إعلامية وسياسية جبارة لها باع طويل في صناعة الميديا وأجندتها وتحديدا في الأوساط الغربية تنطلق في ضوء مصالحة المرتبطة بأنظمة الاستبداد.

٢-صناعة الخوف:

- بالنسبة لتحدي صناعة الخوف يأتي في المرتبة الحادية عشر لفئتي التحليل ككل، وفي المرتبة الثامنة من فئة مقرر حقوق الإنسان بنسبة ١.٣%، بينما يأتي في المرتبة العاشرة لفئة أنشطة الجامعة بنسبة ٢.٦%، يأتي ذلك في ضوء الإشارة إلى ظهور صناعة الخوف والتي تتعمد القوي السياسية في ترويجها داخل المجتمعات في سبيل احكام السيطرة على الشعوب وقد تعرض المجتمع المصري لذلك عندما قال الرئيس مبارك والرئيس مرسي انا او الفوضى ولقد نجح الرئيس مبارك في البقاء على قمة هرم السلطة بهذه الصناعة لسنوات طويلة بعكس الرئيس مرسي وقد يرجع ذلك

[١]- عبد الله حميد رشيد، جهود الاستبداد لتشويه الفعل الثوري، **مجلة شؤون العصر**، مجلد ١٨، عدد ٥٢، ٥٣، يونيو ٢٠١٤، ص ص ٢٦٩-٢٧٨

إلى السقوط المدوي والسريع لنظام الرئيس مبارك وانهدام فكرة الخوف لدي كثير من المصريين وتعد المؤسسات الأيديولوجية أحد أهم وسائل ترويج تلك الصناعة وفرضها على المجتمع خاصة المؤسسة الإعلامية وذلك ما أكدته دراسة (حلمي خضر ساري،٢٠٠٨)[١] أن المؤسسة الإعلامية تقوم بشكل متعمد ومدروس في إنتاج الخوف وتصنيعه في المجتمع لتحقيق عدة أهداف أهمها: دفع الأفراد للقيام بسلوكيات معينة، وتبرير الأعمال والسياسات التي يقوم بها النظام السياسي، وحرف انتباه الناس عن القضايا الجوهرية في المجتمع، وزيادة السيطرة الاجتماعية على الأفراد .وأما الأساليب التي تلجأ إليها المؤسسة الإعلامية في نشر الخوف في المجتمع، فهي كثيرة ومتنوعة، أيضاً، وأهمها: الحذف، والتشويه، والمبالغة، والتضليل، والاستخدام المكثف للصور المتقابلة لأطراف الصراع. وقد تجلت هذه الأهداف وتلك الأساليب بوضوح في تغطية المؤسسة الإعلامية الغربية، ممثلةً بشبكة أخبار قناة CNN لأخبار الخليج الثالثة التي شنتها أمريكا ودول التحالف على العراق عام ٢٠٠٣م.

٣-تراجع الهيمنة الثقافية والقوة الناعمة:

- بالنسبة لتحدي تراجع الهيمنة الثقافية والقوة الناعمة يأتي في المرتبة الرابعة عشر لفئتي التحليل، بينما يأتي في المرتبة التاسعة من فئة مقرر حقوق الإنسان بنسبة ٠.٦%. وفي المرتبة الثالثة عشر لفئة أنشطة الجامعة بنسبة ١%، يأتي ذلك في أطار ما أصاب الامة المصرية من تراجع لهيمنتها في العقود الأخيرة وما تعرضت له من محاولات للحد من قدرتها على التأثير في مجتمعها المحيط. قوة تمتعت بها مصر على مدى عقود طويلة مستخدمة بعديها الثقافي والتاريخي مما أتاح لها امتداد عربي وافريقي وأيضا اسيوي وقد حرصت القوي الخارجية على عدم استمراره خاصة بعد التجربة الناصرية حيث عمد الغرب والولايات المتحدة إلى القضاء عليها ومنع تكرارها مرة أخري وقد نجحت خاصة بعد أضعاف الداخل المصري وقطع اوصله بعد اتفاقية كامب ديفيد الذي اعتبرها البعض خيانة للقضية العربية.

---

[١]- حلمي خضر ساري، دور المؤسسة الإعلامية في صناعة ثقافة الخوف دراسة اجتماعية، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، مجلد ١٤، عدد ٢، ٢٠٠٨، ص ص١٧١-١٩٩.

وأن كانت اتفاقية كامب ديفيد هي البداية فان الانكماش الذي فرضتها بنود الاتفاقية والتوجهات السياسية للنظام الحاكم فيما بعد قد حد من قدرة النظام المصري على التأثير والفعالية وذلك ما أوجد دويلات مثل قطر تهدد الامن القومي المصري وتساند دولة مثل اثيوبيا في قضية سد النهضة الشهيرة ولكن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تراجع القوة الناعمة للمجتمع المصري بل أن الداخل المصري يعاني من امراض عديدة أهمها أنظمة سياسية ديكتاتورية وشعب استسلم للخوف والإقصاء والتهميش وقوي سياسية داخلية تم استمالتها وباعت قضايا الوطن مقابل المال أو المناصب وذلك ما توصلت اليه دراسة (أحمد محمد بحري ،٢٠١٣) [١] إخفاق الصفوة المثقفة في تحرير نفسها ومجتمعها من شمولية الوعي الأيديولوجي، مما أدي إلي تحديد مستوي الوعي الاجتماعي عند مستويات تحددها الأيديولوجيا ذاتها المشكلة للوعي، اخفاق الصفوة المثقفة في تصحيح علاقتها مع مجتمعاتها في اغلب الأحيان فثمة انفصال واسع بينها وبين باقي افراد المجتمع، معظم الإنتاج الفكري للصفوة المثقفة كان لصالح السلطة السياسية وإن لم يكن كذلك يصبح في أقصي حدوده لا يتعدى نوع من الخطاب الموجه نحو الذات، أن أهم المسئوليات التي يجب أن تتحملها الصفوة المثقفة وجود موقفا نقديا لعلاقتها مع السلطة السياسية الحاكمة. وقد ترتب على وجود هوة سحيقة بين طبقات المجتمع وغياب للدولة عن مواجهة مشكلات المجتمع وهذه ما أكدته دراسة (هاني عواد ،٢٠١٨) [٢] والتي توصلت إلى أن تاريخ الإقصاء في مصر أدى إلى خلق هوة بين شرائحى اجتماعية واسعة والمجال السياسي العام .وكان البديل منها هو الانخراط في خيارات يومية تحت– سياسية تتفادى الدولة عوضًا عن مواجهتها، وتفاوض البيروقراطية وشبكاتها الزبائنية في حقوقها، وتبحث عن مساحات سوسيو–اقتصادية بعيدة عن رقابة الدولة.

---

[١]– أحمد محمد بحري، الصفوة المثقفة والوعي الاجتماعي دراسة مقارنة، **رسالة دكتوراه**، كلية البنات للآداب والعلوم التربية جامعة عين شمس، ٢٠١٣.

[٢]– هاني عواد، الثورة وتاريخ الهامش في مصر : محاولة في علم الاجتماع التاريخي مع الإشارة إلى الحالة التايلندية، **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية**، مجلد ٦، عدد ٢٣، ٢٠١٨، ص ص٥١–٨٣.

٤–ضعف الوعي بالهوية الثقافية:

– بالنسبة لتحدي ضعف الوعي بالهوية الثقافية يأتي في المرتبة السادسة لفئتي التحليل ككل، وفئة أنشطة الجامعة بنسبة ٨.٦%. بينما جاء متقدم في المرتبة الرابعة بالنسبة لمقرر حقوق الإنسان يأتي في المرتبة السادسة بنسبة ٥.٦%. يأتي ذلك كنتيجة طبيعة لتغييب أبسط حقوق الإنسان فليس هناك مجتمع تنخفض متطلبات حياته لرغيف خبز يستطيع أن يدرك قيمة ومعني الهوية الثقافية. تغييب قامت به أنظمة حاكمة في ظل شعوب غيبت عن تراثها وثقافتها وقيم حضارتها وذلك ما أكدته دراسة (عبد الفتاح محمد ماضي ،٢٠١٠)[١] ان هناك انخفاض واضح في وعي طلاب مجموعة البحث بالفرقة الأولى كلية التَّربية دمياط بالهوية الثقافية وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالتعليم الذي يعد المحور الأساسي للحفاظ على الثقافات الموروثة وتنميتها وفتح الآفاق للتقدم كالرقي، لذلك يجب علينا العمل على ربط منهجنا العلمي بالغايات التي نتطلع لتحقيقها والوعي بالذات والوعي بالتَّراث مع ضرورة إعادة النظر في طرق التدريس المستخدمة في كليات التَّربية بحيث تتضمن طرقا حديثة من شأنها تنمية مهارات التفكير الناقد. في حين جاءت نتائج دراسة (شلاش بن مقبل شلاش،٢٠١٦) [٢] لتؤكد على أن القادة التربويين قد أبدوا وعيا مرتفعا بالتحديات الثقافية التي تواجه التعليم. وأن أبرز ملامح الوعي بالتحديات الثقافية التي تواجه العقول المفكرة تتمثل في وعي أفراد العينة بأن لدينا عقليات وطنية لا يستفاد منها ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن أفراد عينة الدراسة يدركون بوجوب الاهتمام بالعقول الوطنية المفكرة وضرورة الاستفادة من جميع الطاقات فيما يخدم الوطن والمواطن. لذا فقد أوصت الدراسة بضرورة اختيار القيادات التربوية التي تتمتع بالوعي والإدراك لخطورة التحديات الثقافية التي تواجه التعليم في وطننا، من خلال وضع معايير محددة وواضحة للاختيار. في حين تؤكد دراسة (ريحي مصطفي، ٢٠١٦) [٣] أن وعي الشباب العربي قد اصطدم بكثير من الصور المعولمة، كما لعبت ثورة المعلوماتية

---

[١]– **عبد الفتاح محمد ماضي، تعليم حقوق الإنسان في الجامعات وجهود تعزيز الديمقراطية في مصر**، مرجع سابق.

[٢]– شلاش بن مقبل شلاش، مستوى وعى القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية بالتحديات الثقافية التي تواجه مؤسسات التعليم، **مجلة التربية**، عدد ١٦٩، جزء ٣، يوليو ٢٠١٦، ص ص٧٨٤–٨٣٥.

[٣]– ريحي مصطفي، مشكلة الوعي الشبابي العربي بين إرادة التغيير ورهان فهم التحديات :مقاربة لبناء هوية التغيير، **مجلة دراسات استراتيجية**، عدد ٢٣، ص ص٦٧–٧٤.

وشكلت شبكة جذابة نحو الإرادة في التغير ومحاكاة النماذج الغربية، ولكم ما لم يتم التفطن له بجدية أن الخصوصية المحلية، والأولويات المطروحة على مستوي الرهانات التنموية، تشكل عاملا حاسما في الوصول إلى الغية المنشودة، فالحديث عن عولمة حقوق الإنسان، يصدر في صوره المعنوية لكنه لا يراعي الأزمات الاقتصادية التي تتخبط فيها كثير من المجتمعات العربية.

٥-الثورة التكنولوجية والوعي المعلوماتي:

- بالنسبة لتحدي الثورة التكنولوجية والوعي المعلوماتي يأتي في المرتبة الخامسة لفئتي التحليل ككل، بينما يأتي متقدم في المرتبة الثانية من فئة أنشطة الجامعة بنسبة ١١.٢%، في حين لم يعكس فئة مقرر حقوق الإنسان تحدي الثورة التكنولوجية والوعي المعلوماتي. يأتي ذلك في إطار الدور المهم للثورة التكنولوجية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة وما قامت به من دور مهم في ثورة ٢٥ يناير المصرية كان العالم قد شهد تقدم تكنولوجي غير مسبوق صاحبه انتشار للوعي المعلوماتي حول العالم خاصة في ظل الثورة التكنولوجية تقم لم تستطع مؤسساتنا توظيفه أو الاستفادة منه وهذا ما أكدته دراسة (أيمن مصطفي الفخراني، ٢٠١٥) [١] والتي أكدت على ضرورة إعادة النظر في طبيعة النظام التعليمي بالجامعات في عصر المعلومات باستغلال التكنولوجيا والخروج من الاعتماد على المقرر الدراسي كمصدر وحيد للتعلم، إيجاد بيئة مناسبة لتحقيق توجه استراتيجي في تحديد البنية التحتية لتنمية الثقافة المعلوماتية برسم أسس لتحقيق مفهوم الوعي المعلوماتي ومعاييره وكفاءات وقدرات الطلاب ليكونوا مثقفين معلوماتياً وكذلك لإرساء التكنولوجيا المعلوماتية للتواصل بين الجامعات وربطها ببعضها محلياً وإقليمياً وعالمياً.

[١]- أيمن مصطفي الفخراني، الوعي المعلوماتي :دراسة تطبيقية على المجتمع الأكاديمي بجامعة الدمام، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات**، مجلد ٢، عدد ٤، ٢٠١٥، ص ص١٣٢-١٧٦.

٨–تدني العدالة الاجتماعية:

– بالنسبة لتحدي تدني العدالة الاجتماعية يأتي في المرتبة التاسعة لفئتي التحليل، بينما يأتي متقدم في المرتبة الخامسة من فئة مقرر حقوق الإنسان بنسبة ٤.٦%، أما بالنسبة لأنشطة الجامعة فيأتي في المرتبة العاشرة بنسبة ٤.٣%. يأتي ذلك في إطار التأكيد على العدالة الاجتماعية كحق أساسي من حقوق الإنسان في وقت عانى المجتمع المصري فيه من تراجع ذلك الحق لذا نجد تحقيق العدالة الاجتماعية أحد أهم مطالب الثورات المصرية التي طالما عبر فيها المصريين عن غضبهم لتغييب ذلك الحق وتراجعه وذلك ما أكدته دراسة (وفاء على دواد،٢٠١٧) [١] من وجود علاقة ارتباطية بين المساواة والعدالة الاجتماعية التي تتطلب بعدا قانونيا وهو المساواة بين المواطنين أمام القانون والذي يعد عنصرا عاما في التنظيم والبناء الاجتماعي. كما أن تطبيق العدالة الاجتماعية في دول الرفاهية الاجتماعية يعيد للأذهان ثلاثة أبعاد للعدالة وهي المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عموما وعدالة توزيع الدخل والمساواة بين فئات المجتمع المختلفة. وقد توصلت دراسة (مني الحديدي، ٢٠١٤) [٢] إلى وجود علاقة وثيقة بين تحقق العدالة الاجتماعية وزيادة الشعور بالأمن الإنساني لدي عينة الدراسة، كما أشارت الدراسة إلى أن أهم مصدر لتحقيق العدالة الاجتماعية هو تحقيق المساواة. لذا فقد أوصت دراسة (وليد عبد مولاه، ٢٠١٢) [٣] بضرورة إعادة النظر في قضايا عدالة توزيع الدخل في عملية التنمية، وذلك نظراً لارتفاع مستويات عدم العدالة الاجتماعية على مستوى العالم وفي العديد من المناطق على غرار منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا. لذا لابد من الإقرار بأن ما ينقص الإصلاحات العشرة التي جاء بها إجماع واشنطن هو الحاجة إلى تصحيح اللامساواة المفزعة التي تصيب بعض الدول عن طريق سياسات تهدف لإحداث وضع أكثر عدالة اجتماعية .تتصدر هذه السياسات بمجالات الانفاق العام والعدالة التوزيعية، والتي تشتمل على التحويلات الاجتماعية والإنفاق على تنمية القدرات البشرية كالتعليم والصحة والوقاية الصحية. كذلك يتعلق الإنفاق الحكومي بالتوظيف الحكومي الرامي للحد من البطالة، خاصة في ضوء انحسار القطاع الخاص .بالإضافة إلى ذلك، تبرز السياسات الهادفة لإحداث أكثر عدالة اجتماعية .ولكن لابد من الاعتراف بأن استدامة هذه السياسات تبقى رهينة لنسق نمو اقتصاديات هذه الدول.

---

[١]– وفاء على داود، العدالة الاجتماعية :تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن، **مجلة الاستقلال– مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات** – مصر، عدد ٩، ٢٠١٧، ص ص١–٤٢.

[٢]– مني الحديدي، العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، **المجلة العربية لعلم الاجتماع**– مركز البحوث والدراسات الاجتماعية– كلية الآداب– جامعة القاهرة – مصر، عدد ١٤، ٢٠١٤، ص ص٢٥–٨١.

[٣]– وليد عبده مولاه، سياسات العدالة الاجتماعية، **مجلة جسر التنمية**، مجلد ١١، عدد١١، فبراير ٢٠١٢، ص ص٢–١٣.

٩ –عدم المساواة في الفرص الحياتية:

– بالنسبة لتحدي عدم المساواة في الفرص الحياتية يأتي في المرتبة الرابعة لدي فئتي التحليل ككل، بينما جاء متقدم بالمرتبة الثالثة في فئة تحليل مقرر حقوق الإنسان بنسبة ٩.٢%، ومتأخرا بالمرتبة الخامسة لدي فئة أنشطة الجامعة بنسبة ٧ %.يأتي ذلك في إطار توضيح المقرر لبعض مظاهر تغييب حقوق الإنسان حيث تعد عدم المساواة في الفرص الحياتية واحدة من اهم تحديات المجتمع المصري والتي رافقت الثورات المصرية كمسبب رئيسي لها ومطلب شعبي في وقت عانى فيه المجتمع من عدم المساواة في الحصول على أبسط الحقوق الآدمية لتجد ثورة يناير ترفع شعار عيش وحرية وعدالة اجتماعية وليكون رغيف الخبز مطلب ثوري يعكس المرحلة التي وصل إليه المجتمع المصري من غياب المساواة والتي تجسدت بدأ من شغل الوظائف العامة وصولا إلي رغيف الخبز وذلك ما أكدته دراسة(محمد بطي ثاني الشامسي، ٢٠٠٤)[١]والتي توصلت إلى أن على الدولة أن تعمل على تأكيد الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص وخاصة فيما يتعلق بشغل الوظائف والتي يجب أن تكون مفتوحة على قدم المساواة لجميع المواطنين في الدولة وإن الخروج على المبادئ القانونية المستقرة من قبل بعض المسؤولين وهدم مبدأ تكافؤ الفرص قد يؤدي إلى ضعف الثقة عند المواطنين في القائمين على أمر الوظائف العامة مما يخلق نتائج سلبية على الحياة العامة مع ما يستتبع ذلك من أشكال تمرد على الظلم الواقع.

١٠ –الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي:

–بالنسبة لتحدي الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي يأتي في المرتبة الثانية لدي فئتي التحليل ككل، ولدي فئة تحليل مقرر حقوق الإنسان بنسبة ١٠%، بينما جاء متأخرا في المرتبة الرابعة لدي فئة أنشطة الجامعة بنسبة ٧.٦%. حيث يصف المقرر بعض الاثار المترتبة على الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي التي يتعرض لها افراد المجتمع. وهو ما يتوفق مع ما يتعرض له المجتمع المصري من كافة صنوف الإقصاء والتهميش والاستبعاد على يد أنظمة حاكمة افتقرت لاهم مقومات النظم الحاكمة الديمقراطية القادرة على البقاء لذا فقد اتسمت فترات حكمهم باستخدام العصا الأمنية وتزييف الوعي تارة والإقصاء والاستبعاد الاجتماعي تارة أخري وأن جمعت بينهم في مرات عدة وذلك ما وصفته (دراسة محمد عبد الكريم الحواني،٢٠١٢)[٢] من ان استبعاد الدولة للمجتمع يخلق

---

[١] – محمد بطي ثاني الشامسي، دراسة حول مبدأ تكافؤ الفرص في تولي الوظيفة العامة في دولة الإمارات :بين النظرية والتطبيق، **مجلة الأمن والقانون**، مجلد ١٢، عدد ١، يناير ٢٠٠٤، ص ص٢٤٠–٢٨١.

[٢]– محمد عبد الكريم الحوارني، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية :محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، **المجلة الاردنية في العلوم الاجتماعية –** الأردن، مجلد ٥، عدد٢، ٢٠١٢، ص ص٢٢٠–٢٤٨.

فجوة الحرمان، كما أن ولادة فجوة الحرمان تترافق مع القهر الذي تستخدمه الدولة، وحالة التصلب البنائي التي يفرضها هذا الوضع، بالإضافة إلى احتقانات وجدانية متراكمة؛ وهذا ما يؤدي إلى تشكل الميول العدائية لدى قطاعات واسعة في المجتمع، ومن ثم فإن استجابة الدولة لهذه الميول بالقهر والقمع يولد الثورة كحالة انفعالية، ثم تتطور مع الزمن فتقترن بوعي ثوري وأيديولوجيا ثورية وقيادات رمزية، وبعدها تدخل الدولة في أزمة شرعية بينما تكتسب الثورة المزيد من الشرعية .وبعد تحلل الدولة، وإخضاع رموزها (قوى الاستبعاد) تتحرر الاحتقانات الوجدانية وتنكمش فجوة الحرمان في الوقت الذي تنمو فيه تنظيمات الثورة وتصبح قادرة على إعادة الانبثاق وقد أوصت (دراسة عصام توفيق عبد الحليم ،٢٠١٦) [١] بضرورة الحد من عملية الاستبعاد الاجتماعي في التعليم المصري وضمان استقلالية سياسة التعليم وثباتها، بحيث لا تؤثر فيها التغيرات السياسية الطارئة، وأن يتم الالتزام فيها بتأكيد الهوية الثقافية، واستنفار كل إمكاناتها الإيجابية. وذلك لن يتحقق إلا بإيجاد بيئة تعليمية آمنة خالية من العنف دون إقصاء أو تهميش وذلك ما توصلت إليه(دراسة داليا أحمد رشدي ،٢٠١٥)[٢] إلى أن زيادة الشعور بعدم الأمن داخل الحرم الجامعي هو من أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على استخدام الطلاب للعنف داخل الجامعة، وكذلك شيوع ثقافة العنف بين الطلاب وثقافة إقصاء الآخر.

١١–انتشار العنف والجريمة:

–بالنسبة لتحدي انتشار العنف والجريمة يأتي في المرتبة الثانية عشر بالنسبة لفئتي التحليل، وفئة أنشطة الجامعة بنسبة ١.٦%، بينما يأتي متقدما في المرتبة السادسة من فئة مقرر حقوق الإنسان بنسبة ٢.٦%، يأتي ذلك في ضوء توضيح أحد أهم أسباب تغييب حقوق الإنسان خاصة في ضوء الاحداث التي شهدها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة والتي أصبح معه العنف هو الوسيلة الوحيدة التي يستخدمها كثير من المصريين للتعامل معها مشكلاتهم وذلك ما أكدته دراسة (رياض محمود جابر،٢٠١٧) [٣] أن من أهم الاسباب التي تؤدي إلى التطرف والعنف: الفراغ والإهمال الاجتماعي والجهل، مع وجود البطالة والتضييق في الرزق، ومن رحمها تولد الضلالة، وفي كنفها تعيش الشبه، وكذلك الوساطة والرشوة وعدم تكافؤ الفرص بين المواطنين.

---

[١]– عصام توفيق عبد الحليم، الاستبعاد الاجتماعي في التعليم المصري، **مجلة عالم التربية**، عدد ٥٣، يناير ٢٠١٦، ص ص١–٤.

[٢]– داليا أحمد رشدي، "الشباب وعنف ما بعد الثورات النمط الأكثر تطرفا للمشاركة والتغيير"، **المؤتمر العالمي الثاني عشر للندوة العالمية للشباب الإسلامي** :الشباب في عالم متغير، مراكش في الفترة من (٢٩–٣١ يناير) ٢٠١٥، ص ص١٢٣٩–١٣٣٥.

[٣]– رياض محمود جابر، " العوامل النفسية والاجتماعية وأثرها في انتشار التطرف والعنف، **أعمال المؤتمر العلمي الدولي :أزمة الفهم وعلاقتها بظاهرة التطرف والعنف**– وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الجامعة الإسلامية– غزة – فلسطين، المنعقد في الفترة (١٤–١٥ يناير) ٢٠١٧، ص ص٦٨٧–٧٤٢

١٢-انتشار البطالة وارتفاع معدلاتها:

- بالنسبة لتحدي انتشار البطالة وارتفاع معدلاتها يأتي في المرتبة السادسة عشر من فئة التحليل ككل، وفي المرتبة الثانية من فئة أنشطة الجامعة بنسبة ٠.٧% في حين لم تعكس فئة مقرر حقوق الإنسان تحدي انتشار البطالة وارتفاع معدلاتها. يأتي ذلك في اطار أهمية تحدي انتشار البطالة وارتفاع معدلاتها حيث تعد مشكلة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع المصري ولكونها مشكلة الشريحة الأهم والأكبر وهم الشباب وقد شهدت الدولة المصرية ارتفاع لمعدلات البطالة خاصة في السنوات الأخيرة خاصة مع تراجع جودة التعليم المصري والتي نتج عنه مخرج تعليمي لا يتناسب مع متطلبات سوق العمل المحلي والدولي فضلا عن تغير التوجه الرسمي للدولة المصرية والاتجاه إلي خصخصة القطاع العام وبيعه لرجال الاعمال والذي صاحبه خروج قطاع كبير من العاملين بالقطاع العام لينضم إلي صفوف العاطلين عن العمل فضلا عن انتشار الرشوة والمحسوبية في الوظائف العامة للدولة والتي غالبا ما وضعت الشخص غير المناسب ووضعت الأشخاص ذو الكفاءات في قوائم العاطلين عن العمل غياب لعدالة كان حلها لدي البعض للأسف الانتحار من أعلى كوبري أو اسفل قطار أو غرقا في سفن الموت المتجه للغرب أو الانضمام لتيارات متشددة وأن اختلفت الوسيلة ولكن يبقي الموت واحد وهذا ما أكدته دراسة (محمد عبد الله البكر، ٢٠٠٤)[١] والتي توصلت إلي أن سياسة الدولة لمواجهة مشكلة بطالة المتعلمين كانت فيما مضي ترتبط بالنموذج المؤسسي التحليلي الذي تتدخل فيه الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية، أما الآن فقد تركت توفير فرص العمل لحاجة السوق مع الإبقاء على جزء من نظام التعيين الحكومي وهذا يعتبر من أهم أسباب وجود وزيادة معدل مشكلة البطالة في مصر، فضلا عن وجود علاقة طردية بين ارتفاع نسبة البطالة والجريمة وقضايا المخدرات، وبناء على ذلك فهناك ضرورة لمواجهة المشكلات التي تؤرق المجتمع.فضلا عن ما توصلت إليه دراسة (نورة رشدي عبد الواحد، ٢٠١٢)[٢] من أن هناك أسباب عديدة تسببت في وجود ظاهرة البطالة وكان هناك مجموعة من الأسباب منها عدم العدالة الاجتماعية في التوظيف ويرجع ذلك إلى بيروقراطية التعيين والشروط الصعبة وعدم الاستعانة بكفاءات من الخريجين المتفوقين، فضلا عن كثرة عدم الخريجين عن حاجة السوق وهذا فضلا عن انتشار العديد من التخصصات التي ليس المجتمع في حاجة اليها.

---

[١]- محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد2 ، المجلد 32، 2004 .

[٢]- نورة رشدي عبد الواحد، برنامج مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهة الآثار السلبية للبطالة على الأسرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مؤتمر مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، **المؤتمر الدولي الخامس والعشرين**، في الفترة من ٧-٨ مارس ٢٠١٢.

١٣–ازدياد مساحات الفقر وضعف المشاركة:

–بالنسبة لتحدي ازدياد مساحات الفقر وضعف المشاركة يأتي في المرتبة الثالثة لفئتي التحليل ككل، وفئة أنشطة الجامعة بنسبة ١١%، بينما يأتي في المرتبة السادسة من اهتمام مقرر حقوق الإنسان بنسبة ٢.٦%. يأتي ذلك في ضوء تراجع العدالة الاجتماعية وازدياد مساحات الفقر داخل المجتمع المصري والتي ارتبطت بتراجع المشاركة المجتمعية حيث يعد انتشار الفقر أحد أهم عوامل انصراف الناس عن الاهتمام بما يحدث في الحياة العامة أو الحرص على المشاركة فيها حيث ينصرف الناس إلى البحث عن لقمة العيش دون النظر للقوانين أو الحقوق. تلك هي الوسيلة التاريخية للقاهر مع المقهورين. سياسة اتبعت كثير في المجتمع المصري وسائل الهاء متعددة قد تأخذ شكل طوابير رغيف الخبز أو مباراة كرة قدم أو طلاق فنانة وأحيانا أخري فقر مفقع يدفع ثمنه الإنسان من كرامته وأحيانا أخري حياته داخل سجن أو سيلة مواصلات غير آدمية أو داخل أحدي المستشفيات الخالية من الطب بمعناه الحقيقي وربما داخل مؤسسة تعليمية تنتهك فيها أبسط حقوق الإنسان. وذلك ما أشارت إليه دراسة (ممدوح عبد الواحد،٢٠١٤) [١] أن من أسباب قيام الأفراد بإضرابات تتعدد وتتنوع ويأتي في مقدمتها تراجع الدور الاجتماعي للدولة وارتفاع أسعار السلع والخدمات وانتشار الفساد السياسي، الأمر الذي يعكس فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعها نظام مبارك السابق في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري .كما تتعدد الآثار الإيجابية والسلبية لانتشار ثقافة الإضراب في المجتمع المصري، ولكن محصلتها النهائية على أوضاع الاقتصاد والمجتمع المصري سلبية بصفة عامة. ودراسة (كمال نجيب، ٢٠٠٦)[٢] التي توصلت إلي أن نظام التعليم المصري يمارس بنجاح مذهل عملية إعادة إنتاج السلبية المفرطة لدى المواطنين واتجاهات الاعتماد على الغير في تعديل أوضاع المجتمع، مما تكون نتيجته في نهاية المطاف عرقلة إمكانات تحقيق المشاركة السياسية بين الطلاب وهيمنة حالة السكون السياسي، فضلا عن أن التنشئة السياسية المدرسية للطلاب المصريين تنجح في تعويق إمكانات المشاركة السياسية بواسطة ما تقوم به من دور مهم في تزييف وعي الطلاب وتشويهه، وأهم من ذلك فيما تمارسه من قمع للنزعات السياسية للطلاب، أي نزع الطابع السياسي عن أفكارهم وميولهم السياسية الطبيعية.

---

[١]- ممدوح عبد الواحد محمد، الدور الاجتماعي للدولة وثقافة الإضراب في المجتمع المصري، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.

[٢]- كمال نجيب، التعليم وأزمة المشاركة السياسية في مصر: تحليل نقدي لبحوث التنشئة السياسية، **مجلة العلوم التربوية**، يناير ٢٠٠٦، ص ص٢٩٥-٣٦٠.

١٤-اختلال التوازن الاجتماعي:

- بالنسبة لتحدي اختلال التوازن الاجتماعي يأتي في المرتبة الخامسة عشر لفئتي التحليل ككل، بينما جاء متقدم في المرتبة الثالثة من فئة أنشطة الجامعة بنسبة ١%، في حين لم يعكس فئة مقرر حقوق الإنسان تحدي اختلال التوازن الاجتماعي. يأتي ذلك في إطار الخلل الذي أصاب التوازن الاجتماعي المصري في ظل غياب الطبقة المتوسطة المصرية بكل ما تمثله من أهمية لتحقيق التوازن داخل المجتمع فمع انتشار الفقر وغياب العدالة الاجتماعية فضلا عن عدد من السياسات الاقتصادية للدولة المصرية والتي بدأت في سبعينيات القرن العشرين تعرضت الطبقة المتوسطة المصرية لعدد من التحديات الاقتصادية الطاحنة والتي ترتب عليها انضمام شريحة كبيرة من الطبقة المتوسطة للطبقة الفقيرة فالدولة المصرية خضعت لشروط صندوق النقد الدولي والمؤسسات المناحة والتي صاحبها عدد من السياسات الاقتصادية التي دفع ضريبتها الطبقة المتوسطة والفقيرة المصرية وذلك ما أكدته دراسة (كامل حامد مغيث، ٢٠١٦) [١] من أن ما كافح في سبيله المصريون طوال القرن العشرين من تأكيد على مفاهيم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص قد أصبح إثرا، خاصة ونحن نرى تلك المصروفات الباهظة، والتي تصل إلى ما يقرب من31 ألفا من الجنيهات للطلاب في بعض المدارس في العام الواحد في مجتمع تشير فيه الإحصاءات الدولية إلى أن % 91 من سكانه يقبعون تحت خط الفقر، وتفشل النظم الحاكمة بعد ثورة عظيمة في تنفيذ الحد الادنى للأجور، والذي لا يزيد على ألف ومائتي جنيه في الشهر. ولقد كانت تلك الأوضاع الجائرة في التعليم واحدة من أسباب ثورة يناير العظيمة، وستظل- من وجهة نظرنا- واحدة من أسباب السخط إلى أن ينعدل الميزان .وتتاح الفرص التعليمية للجميع دون تمييز طبقي. فضلا عما أوصت به دراسة(داليا الزيادي، ٢٠١١)[٢] من ضرورة مراعاة العدالة في توزيع ثمار التنمية بين فئات الشعب المختلفة ،على أن تكون الأولوية للطبقات الفقيرة والمهمشة من السكان. وذلك لضمان القدرة على التأثير على حالة الفقر. مع ضرورة الاهتمام بتحسن وتسهيل إمكانية حصول الفقراء على التدريب المهني والتعليم. وذلك لأهمية وجود خريطة للفقر

[١]- كامل حامد مغيث، تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في التعليم، **مجلة الديمقراطية**، مجلد ١٦، عدد ٦١، يناير ٢٠١٦، ص ص١٥٣-١٥٧.

[٢]- داليا الزيادي، العدالة الاجتماعية ومشكلة الفقر في مصر، **مجلة الفكر المحاسبي**، مجلد ١٥، ٢٠١١، ص ص٣٤٢-٣٦٩.

تغطي كافة محافظات الجمهورية ومحدثة بصفة دورية، حيث يتم جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر وجميع جوانب النشاط الاقتصادي ووضع مؤشرات إحصائية لتيسير تقييم الأداء الاقتصادي .وقد توصلت دراسة (سوزيت الريدي، ٢٠١٥)[١] إلى أنه على الرغم من المخصصات الضخمة التي تم توجيهها على مدار العقود الماضية للإنفاق على البرامج الداعمة للبعد الاجتماعي إلا أن هذا لم ينعكس على الأحوال المعيشية للمواطنين بصورة تتناسب مع حجم الإنفاق .ولم يتحقق التقدم المطلوب على الجانب الاجتماعي سواء في محاربة الفقر أو تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين يتناسب مع المبالغ التي أنفقت. ومن هنا فإن على مؤسسات الدولة النظر إلى مفهوم العدالة الاجتماعية بمفهوم واسع وشامل يتعدى مجرد وضع حد أدنى أو أقصى لأجور العاملين في الدولة أو تنفيذ بعض برامج الدعم المختلفة، ليشمل كافة السياسات المالية والاقتصادية من حيث أولويات الإنفاق، والتوزيع الجغرافي للاستثمارات، والسياسات الضريبية المتبعة، وتحقيق العدالة في توزيع الأعباء المترتبة على تنفيذ الإصلاحات المالية، وحماية الفئات الأولى بالرعاية، وتقليل معدلات الفقر.

١٥-انهدم النموذج الأبوي:

-بالنسبة لتحدي انهدم النموذج الأبوي يأتي في المرتبة الثالثة عشر لفئتي التحليل ككل، وفئة لأنشطة الجامعة بنسبة ١%، ويأتي متقدم في المرتبة الثلاثة من فئة مقرر حقوق الإنسان بنسبة ٢.٢%. يأتي ذلك في إطار حملات التشويه التي نالت العديد من الشخصيات العامة والتي تمتعت لدي جموع المصريين باحترام وتقدير المجتمع المصري فضلا عما تعرضت لها الأسرة المصرية من اضطرابات ومشكلات مختلفة ترتب عليها العديد من المشكلات السلوكية الغير مقبولة في التاريخ الاسري المصري. كان المجتمع المصري قد اعتاد فكرة وجود الاب النموذج والقدوة والمثل الأعلى. واستيقظ الجميع على خروج الجماهير الغاضبة من الشباب والأطفال ضد الرئيس مبارك. كان هذا الخروج قد شمل أبناء في الرابعة عشر والخامسة عشر من العمر قد كسر حاجز أخر غير الخوف في نفوس الأطفال والشباب خاصة وقد اعتادوا وتربوا في مجتمع لا يستطيع أن يجرم أفعال الاب أو حتى الأسرة بآسره من منطلق مورث ثقافي وشعبي "أن والدي دائما على حق" في إشارة واضحة إلى ما أصاب الأسرة المصرية من ضرر بالغ ناتج عن سياسات اجتماعية سياسية ثقافية فاشلة في الوقت الذي يفترض بالأسرة كأهم مؤسسات التنشئة

[١]- سوزيت الريدي، العدالة الاجتماعية ودور مؤسسات الدولة، **مجلة المدير العربي**، عدد ٢١٠، ابريل ٢٠١٥، ص ص١٢-٢٩.

الاجتماعية أن تعد الأبناء للحياة وهذا ما أكدته دراسة (لبني محمد فتوح ،٢٠١٥)[١] والتي توصلت إلي أن الأسرة تعد من أهم المؤسسات الاجتماعية المؤثرة في اكتساب الأفراد لأدوارهم الاجتماعية، وذلك بما تغرسه فيهم من قيم ومثاليات وأنماط سلوكية تسهم في تكوين ذاتهم الاجتماعية، فضلا عن قيامها بدور الحارس الذي يحمي وعي الأبناء من عمليات التشويه التي قد تقع عليه نتيجة التأثير السلبي لبعض الروافد الأخرى.

١٦-تراجع دور الأسرة المصرية الممتدة والمربية:

-بالنسبة لتحدي تراجع دور الأسرة المصرية الممتدة والمربية يأتي في المرتبة السادسة عشر، بينما جاء في المرتبة الرابعة عشر من اهتمام أنشطة الجامعة بنسبة ٠.٧%، في حين لم تعكس فئة أنشطة الجامعة تحدي تراجع دور الأسرة المصرية الممتدة والمربية. يأتي ذلك في ضوء ما عانت منه الأسرة المصرية من تحديات ثقافية واخلاقية أطاحت بكثير من قيم واخلاقيات وتأثير الأسرة المصرية فلقد تعرضت الأسرة المصرية وعقب نكسة ١٩٦٧ لعدد من الضغوط والتحديات التي لم تستطع أن تصمد أمامها خاصة بدخول الانفتاح الاقتصادي وقوانين السوق وما صاحبها من تغير في ثقافة المجتمع المصري واهتماماته ونظرته لكثير من القضايا. تغيرات لم تستطع الأسرة المصرية أن تصمد أمامها فالأسرة المصرية التي كانت تضم داخل البيت الواحد الاب والام والجد والجدة والأعمام.... الخ بما يمثله كل فرد من هؤلاء وما ينقله من قيم وثقافة واخلاقيات الأسرة المصرية الاصيلة انحصرت واقتصرت على الاب الغارق في كم مهول من المشكلات الاقتصادية والام الغارقة في كم مهول من المسئوليات والواجبات غير المنجزة وبين هؤلاء ابن يشعر بالغربة وعدم الانتماء ولا يجد من حوله منبع حقيقي يستقي منه اسرار الحياة وقد انعكس ذلك في صور مختلفة من الانحرافات الأخلاقية والتراجع القيمي والتفكك الاسري وارتفاع معدلات الطلاق بنسب غير مسبوقة داخل الأسرة المصرية فضلا عن الدور السلبي لعدد من المؤسسات التربوية وذلك ما توصلت إليه دراسة (مني السيد حافظ، ٢٠٠٩) [٢] والتي توصلت إلي أن مؤسسات الاتصال وبخاصة

---

[١]- لبني محمد فتوح، الروافد الرئيسية في تشكيل الوعي الاجتماعي، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، مجلد ٢١، عدد ٣، ٢٠١٥، ص ص١٠٣-١٤٢.

[٢]- مني السيد حافظ عبد الرحمن، دور الأسرة المصرية في بناء ودعم منظومة القيم الإيجابية رؤية تحليلية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، **مؤتمر التفكير العلمي وقيم التقدم في الأسرة**، في الفترة من ٢٢-٢٣ فبراير ٢٠٠٩.

الإعلام قد قامت بدور دورا خطيرا في تزييف وعى الأبناء حول مفهوم التنشئة الاجتماعية وعملياتها المختلفة .الأمر الذي أدى بهم إلى المزيد من التسيب والانحراف وتعاظم الكثير من القيم السلبية مقابل انحسار العديد من القيم الإيجابية .ولذا يجب أن تشحذ الأسرة المصرية قواها، وأن تعيد ترتيب أوراقها مرة أخرى وأولوياتها في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة وأن تظل دائما ;هي اللبنة الأولي لعملية غرس وتأسيس وبناء وتدعيم القيم الإيجابية في نفوس أبنائها من الذكور والإناث بشفافية ودون تزييف أو تسويف.

١٧ –التراجع الأخلاقي والفقر القيمي:

–بالنسبة لتحدي الفقر الأخلاقي والتراجع القيمي يأتي في المرتبة الثامنة لفئتي التحليل ككل، بينما جاء في المرتبة الرابعة من فئة أنشطة الجامعة بنسبة ٧% في حين لم يعكس فئة مقرر حقوق الإنسان تحدي الفقر الاخلاق والتراجع القيمي. يأتي ذلك في ضوء التغيير الذي أصاب الثقافة المصرية واخلاقيات وقيم المصريين والذي انعكس في موجات متعددة من العنف والسلوكيات اللاأخلاقية وذلك ما أكدته دراسة (عبد الباسط عبد المعطي، ٢٠٠٦) [١] والتي توصلت إلى أن وهن العلاقة بالمكان (الهجرة الواسعة). وهيمنة تدين متعصب عدواني متهجم لا يخلو من كآبة، مظهري الطابع، يكشف عن تناقض أقواله مع ممارساته، تزايد كثافة التحايل على القانون والاستهانة به، انقسام الشخصية المصرية وتفكيكها. كما توصلت دراسة (منى السيد حافظ ،٢٠٠٩)[٢] إلى أن الوضع الاقتصادي للأسرة يؤثر على الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية فالطبقة العليا تنظر للتنشئة الاجتماعية بوصفه شكل من أشكال التدليل والرفض مع التساهل، بينما تنظر الطبقة الوسطى إلى التنشئة الاجتماعية على أنها شكلا من أشكال التمسك بالمعايير الإيجابية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي لها في ضوء نمط القبول مع الضبط، أما الطبقة الدنيا ; فتنظر للتنشئة بوصفها شكلا من أشكال التسيب والفوضى أو التزمت والقيود في إطار نمط القبول والرفض مع التساهل. لذا فأننا بحاجة إلى أن تتلاحم الأسرة مع غيرها من أجهزة ووسائط التنشئة الاجتماعية في بناء وتدعيم وتعزيز منظومة القيم بمزيد من الوعي والاحتواء والإرادة والتحدي لكل ما هو سلبي وتأييد كل ما هو إيجابي من أجل المحافظة على هويتنا المصرية وعروبتنا الأصيلة و قوميتنا العربية.

---

[١]- عبد الباسط عبد المعطي، التحولات الطبقية وتفكيك الشخصية المصرية، **مجلة الديمقراطية**، مجلد ٦، عدد ٢٣، يوليو ٢٠٠٦، ص ص١٥-٢٠.

[٢]- منى السيد حافظ عبد الرحمن، مرجع سابق.

١٨-عجز المعارضة عن المشاركة السياسية:

-بالنسبة لتحدي عجز المعارضة عن المشاركة السياسية يأتي في المرتبة العاشرة لفئتي التحليل ككل، فحين يأتي متقدم في المرتبة الخامسة لفئة مقرر حقوق الإنسان بنسبة ٤.٦%، وفي المرتبة الحادية عشر لأنشطة الجامعة بنسبة ٢.٦%. يأتي ذلك في إطار التأكيد على أهمية مشاركة المعارضة السياسية في الحياة المصرية كشرط أساسي لضمان حق الإنسان في الحياة. حق غاب عن الحياة المصرية السياسية حيث عانت المعارضة المصرية على مدى عقود طويلة من التغييب والإقصاء حيث عمدت النظم الحاكمة إلى تحييد المعارضين تارة واستمالتهم تارة أخري وذلك ما أكدته دراسة (عقيل شمران مهدي، ٢٠١٢)[١] من أن النظام السياسي المصري كان يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي، وذلك اعتمادا على مجموعة من القوانين والإجراءات السياسية المقيدة التي فرضتها الحكومة من أجل الحد من دور الأحزاب الليبرالية واليسارية المعارضة لها، فضلا عن أن فكرة الدولة المركزية تسيطر على فكر النظام، بحيث تعد أي معارضة لها خروج عن سطوة الدولة وانتقاص لهيبتها. لذا أصبح القمع والعنف من وسائل كسر شوكة المعارضة وإضعافها. كما أن كثيراً ما يرتبط خطاب المراقبة-وخطاب الدولة بشكل عام-بمزيج من القلق الأخلاقي، حيث الخوف على الدِّين والأخلاق والقيم، وحيث الحنين إلى الزمان الماضي الجميل .ويشكل هذا الخطاب تبريراً لتقوية المراقبة وتفريغ آلياتها والتوسع فيها .وفي ضوء هذا، يمكن أن نفهم كيف توسعت المراقبة من مراقبة للدِّين والأخلاق إلى مراقبة لموضوعات أخرى كالسياسة والحريات العامة. ولقد أكدت دراسة (أحمد زايد، ٢٠١٣) [٢] أن سلوك الدولة واستراتيجياتها يكشف المراقبة التي تستخدمها عن ميل تطوري نحو العنف والقمع، خاصة تجاه المعارضين .ولقد أكدنا توسع دوائر المعارضة مع تطور الدولة عبر المرحلتين الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، ولكن هذا التوسع لا يعكس تطوراً نحو إيجاد أدوات مراقبة ذاتية، بل يعكس التطور نحو مزيد من استخدام العنف الرمزي وغير الرمزي في عمليات المراقبة، بل نقل العنف إلى الشارع. يتوقع أن تولد المراقبة-على هذا النحو-صوراً من التباعد والاستبعاد؛ التباعد بين المجتمع من ناحية والدولة من ناحية، بحيث يبدو الأمر وكأن الناس يعيشون في مجتمعين أو عالمين :عالم الدولة وأتباعها (زبائنها وزبانيتها) وعالم الناس الذين تتشكل لديهم مستويات متدرجة من الحرمان؛ والاستبعاد الذي يؤشر إلى استبعاد الفئات الضعيفة والمهمشة من ناحية، واستبعاد المعارضين الأقوياء من ناحية أخرى.

---

[١]- عقيل شمران مهدي، المعارضة السياسية وإشكالية تداول السلطة في جمهورية مصر العربية، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين – العراق، ٢٠١٢.

[٢]- أحمد زايد، من البصاصة إلى الصراع والعنف آليات المراقبة في الدول المصرية الحديثة، **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية**، مجلد ٢، عدد٦، ٢٠١٣، ص ص١٣-٣٢.

١٩-البيروقراطية والفساد الإداري:

-بالنسبة لتحدي البيروقراطية والفساد الإداري يأتي في السابعة عشر لفئتي التحليل ككل، بينما جاء في المرتبة الخامسة عشر من اهتمام نشطة الجامعة بنسبة ٠.٣% في حين لم يعكس فئة مقرر حقوق الإنسان تحدي البيروقراطية والفساد الإداري. يأتي ذلك في ضوء البيروقراطية السلبية التي مارسها المصريين داخل مؤسساتهم فضلا عن الفساد الإداري الذي تعاني منه المؤسسات المصرية كنتيجة طبيعية للاعتماد على معايير خاطئة في التوظيف فبين الاختيار بين اهل الثقة واهل الخبرة في الوظائف العليا انتهاء بالرشوة والمحسوبية في اختيار موظفي الجهاز الإداري للدولة ضعفت مؤسسات الدولة المصرية هذا فضلا عن سياسات التي وضعت لخدمة مصالح أصحاب رؤوس الأموال على حساب جموع الشعب المصري الغارق في دهليز البيروقراطية وأوراقها وهذا ما أكدته دراسة (صبري بديع عبد المطلب، ٢٠١٧) [١] التي توصلت إلي أن البيروقراطية من الإشكاليات التي تحول دون تحقق المواطنة بنسبة 45,3 % وبالرغم من أن الروتين(ويعنى النظام الرسمي المقرر لمعمل) ليس سلبياً بحد ذاته ولا يعوق حصول المواطنين على حقوقهم من حيث المبدأ، إلا أن الممارسات العملية تشير إلى أن المركزية التي تتسم بها معظم الادارات الحكومية، كثيراً ما تكون سبباً في عدم الحصول على الحقوق مما يساهم في فقدان الثقة بين المواطنين والحكومة لعدم قضاء مصالحهم وحصولهم على حقوقهم وعدم شعورهم بمواطنتهم وانتمائهم.

٢٠-انحسار المد الديمقراطي عالميا:

-بالنسبة لتحدي انحسار المد الديمقراطي عالميا يأتي في المرتبة السابعة لفئتي التحليل ككل بينما جاء متقدما في المرتبة الثالثة من فئة تحليل مقرر حقوق الإنسان بنسبة ٩.٢%. بينما جاء متأخر في المرتبة التاسعة لفئة أنشطة الجامعة بنسبة ٤.٦%. يأتي ذلك كأحد مظاهر التراجع العالمي لحقوق الإنسان خاصة في ظل حالات الحروب الاهلية والتعديات الخارجية والحروب غير المباشرة والتي أوجدت حالة من التراجع الديمقراطي مع ارتفاع وتيرة المطالبة بالاستقرار والأمن وحتى وأن كان ذلك على حساب الحريات. مطالب ارتفعت داخل أكثر الدول التي تصف نفسها بالديمقراطية وانعكست داخل البلاد الأكثر ديكتاتورية تبرر بها فشله وأحيانا أخري تستخدمها لفرض مزيدا من الضغوط والعصا الأمنية على شعوب تان من تغييب في أبسط حقوقها في

[١]- صبري بديع عبد المطلب، المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية في مصر، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، مجلد ٢٥، عدد ٢، ديسمبر٢٠١٧، ص ص ١٥٤، ٢٠١.

الحياة الآمنة. وذلك ما أكدته دراسة (كورلانتزيك،٢٠١٣) [١] أن عدد الديمقراطيات التمثيلية قد وصل إلي أقل مستوي منذ العام ١٩٩٥، كذلك وبحسب مؤسسة "فريدوم هاوس" فإن السنوات بين ٢٠٠٩و٢٠١٣ قد شهدت حالات قمع غير مسبوقة منذ مطلع الألفية الثالثة وتحديدا في دول الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، وقد طال هذا القمع حريات متعددة مثل حرية الرأي، والتنظيم، والتجمع، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة. أيضا ما أكدته دراسة (سمير عبد الرحمن هائل الشميري، ١٩٩٨) [٢] التي توصلت إلى إن العصر الراهن، ليس عصر الديمقراطية، والمرحلة التي نعيشها الأن تتصف بهيمنة القطب الواحد للعالم، وإن حدث تحرك نحو الديمقراطية، فإن أن هذا التحرك ليس بحجم حزم الشعارات الديمقراطية.

٢١-زيف الديمقراطية:

-بالنسبة لتحدي زيف الديمقراطية يأتي في المرتبة الرابعة عشر لفئتي التحليل ككل، وفئة أنشطة الجامعة بنسبة ٠.٧%، بينما يأتي في المرتبة الثامنة لفئة مقرر حقوق الإنسان وذلك بنسبة ١.٣%. ويأتي ذلك في ضوء الشعارات التي تبنتها النظم الحاكمة المصرية على مدى عقود طويلة مارست فيها كافة صنوف القهر والاستبداد والإقصاء والتهميش في وقت تغنت وسائل الإعلام والعديد من الدراسات حول ديمقراطية الدولة وهامش الحرية المرتفع لتعكس وبقوة مدى الزيف الذي عاش فيه الشعب المصري وذلك ما توصلت إليه دراسة (فوزي عبد الرحمن إسماعيل، ٢٠١٣) [٣] التي توصلت إلى أن الديمقراطية تتطلب القضاء على الأمية ورفع مستوي التعليم حتى يرتفع مستوي الوعي الاجتماعي، مما يعني في ظل واقع التعليم الحالي ونسب الأمية بأن المجتمع العربي بعيد عن تحقيق الديمقراطية وهذه أحدي أهم المسؤوليات التي يجب أن تتحملها الصفوة المثقفة الأمر الذي يتطلب منها موقفا نقديا لعلاقتها مع السلطة السياسية الحاكمة. وأهم أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية تبدو جلية في غياب الديمقراطية وضعف مستويات الوعي العلمي، إخفاق أفراد المجتمع في تمثل قيم مشروع النهضة بشقيه المعرفي والسياسي الذي طرحته الصفوة المثقفة نتيجة عدم تحقيق مفهوم

---

[1]-Kuriantzick, J., Ebrary, **Democracy in retreat the revolt of the middle class and the worldwide decline of representative government**. New Haven, CT, London: Yale University press, 2013.

[٢]- سمير عبد الرحمن هائل، الديمقراطية وتزييف الوعي العربي، **مجلة دراسات يمنية**، عدد ٥٩، ١٩٩٨، ص ص٥٤-٨٣.

[٣]- فوزي عبد الرحمن إسماعيل، الصفوة المثقفة والوعي الاجتماعي، **رسالة دكتوراه**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٣.

المساواة والعدالة الاجتماعية، وعدم تحقيق لمساواة في الحصول على التعليم، واكتساب المعرفة.

٢٢ –جمود القيادة السياسية:

–بالنسبة لتحدي جمود القيادة السياسية يأتي في المرتبة السادسة عشر، في حين يأتي في المرتبة الرابعة عشر من اهتمام أنشطة الجامعة بنسبة ٠.٧%، بينما لم يعكس فئة مقرر حقوق الإنسان تحدي جمود القيادة السياسية. يأتي ذلك في إطار ما تعرضت له الدولة المصرية في تاريخها الطويل من جمود القيادة السياسية فبين جمود القيادة السياسية التي هرمت على كرسي الحكم وبين سلطة حاكمة لم تبتغي في المقام الأول سوي مصالحها الشخصية أو مصالح فئات بعينها مرت على الدولة والشعب المصري فترة اضمحلال وتراجع ربما لم تكن الاسوأ في تاريخها ولكنها وبالتأكيد اضاعت على الدولة المصرية فرص مهمة في التميز والبقاء والحياة الكريمة لشعب طالما دفع ضريبة حكام اقل ما يمكن أن يوصفوا به أنهم فاسدين. جمود دفع ثمنه الشعب في المقام والحاكم في لحظة اعتقد انه قد ملك وحكم مصر ولكن دائما ما كان للشعب المصري راي آخر فكانت ثورات مصر عبر التاريخ معبرة عن ذلك لذا فقد أوصت دراسة (صلاح السيد عبده، ٢٠١٥) [١] على ضرورة أن يفسح السياسيون المجال لكل الطاقات المبدعة بغض النظر عن التنوع الفكري والانقسام السياسي لها، لما في ذلك من فوائد لتحسين أداء الوسيط السياسي بين الحاكم والمحكوم، ولتكوين المناخ الملائم والطبيعي للتنافس بين مختلف مكونات المجتمع، ولئلا يفقد قدرته على تكوين المناخ الملائم والطبيعي للتنافس بين مختلف مكونات المجتمع، ولئلا يفقد قدرته على تكوين خلق القيم والمعايير المشتركة التي تعتبر قاعدة وحدته واتساقه. وأن تتحرر التربية العربية من عبء السياسات الرسمية فلا تربية متجددة متطورة تحت وطأة العنف والتسلط، خاصة وقد طغي القمع على الحياة السياسية والاجتماعية، وعلى مستوى النخب أو على مستوى البني التحتية الثقافية من الأسرة والمدرسة، فالتربية قسرية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على تربية المواطن القادر على مواجهة هذه التحديات فالإنسان المقهور لا يستطيع أن يواجه أي جديد، وغير قادر على التغيير، لأن التربية القسرية جبلته على الانكفاء والخضوع وغيرها من الصفات

[١]- صلاح السيد عبده رمضان، العلاقة بين التربية والسياسة في ضوء التحولات المعاصرة :دراسة تحليلية في آليات التفعيل، **مجلة المعرفة التربوية**، مجلد ٣، عدد ٥، يناير ٢٠١٥، ص ص١٥٩-٢٠٩.

التي يجب أن تتواري إلى الأبد في عصر يحتاج إلى إنسان جديد قادر على مواجهة كل جديد، ومناقشته، والدخول في حوار مع الآخر حول قضايا العصر.

٢٣-شكلية الفصل بين السلطات:

-بالنسبة لتحدي شكلية الفصل بين السلطات يأتي في المرتبة السابعة لفئتي التحليل ككل، بينما يأتي متقدم في المرتبة الرابعة لفئة مقرر حقوق الإنسان بنسبة ٨.٦%، وبالمرتبة الثامنة لفئة لأنشطة الجامعة بنسبة ٤.٩%. يأتي ذلك ليؤكد على أهمية وجود حدود فاصلة بين اختصاصات السلطات المختلفة لمنع توغل أحد السلطات. شيء يعاني منه المجتمع المصري لعقود طويلة وترتب عليه ثورات مصر المختلفة حيث يعد انفراد السلطات التنفيذية بالحكم في الدولة المصرية أحد أهم مسببات الازمات المتكررة حيث لم تتيح الأنظمة الحاكمة المصرية للتشريعات ولدولة القانون ان تمتد وتكون مرجع أساسي في الحكم وهذا ما أكدته (دراسة صالح أحمد الفرجاني،٢٠١٤) [١] والتي توصلت إلى أن هناك علاقة غير مباشرة بين الفصل بين السلطات وصياغة الحقوق والحريات العامة لأن الفصل يمنع الاستبداد الذي قد يكون مصدرا للانتهاكات والتغطية عليها حال وقوعها لمنع الاستبداد. خاصة في ظل حالات التراجع الثقافي والعلمي وثقافة الخوف داخل المجتمع المصري والتي دفعت كثير من ابناء الطبقة المتوسطة والمثقفة إلى الانزواء والتراجع وفي أوقات كثيرة كانت الهجرة هي الحل. غياب لطبقة مهمة أضعف الدولة المصرية. هذا فضلا عن دراسة (عبير محمد، ٢٠١٤) [٢] التي توصلت إلى أن من أهم قواعد الديمقراطية هي نظام الحكم الدستوري النيابي والتي تتلخص في حماية الحرية

[١]- صالح أحمد الفرجاني، مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته، **مجلة العلوم الشرعية والقانونية**، عدد ١، ٢٠١٤، ص ص٢٨٩-٣٠٤.
[٢]- عبير محمد عاطف، قابليات التكيف بين الديموقراطية والرؤية العربية الإسلامية :الثورة المصرية نموذجا، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، مجلد ٢٨، عدد ٢، ٢٠١٤، ص ص١-٤٦.

بكافة أنواعها ومبدأ السيادة الشعبية ومساءلة الرئيس أما الشعب والتوازن بين السلطات الثلاث تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم.

٢٤–التغييب القسري لحقوق الإنسان:

–بالنسبة لتحدي التغييب القسري لحقوق يأتي في المرتبة الاولي لفئتي التحليل ككل، وكل منهم على حدة، وذلك بواقع ٢٩.٨% لمقرر حقوق الإنسان، و١٨.٤ لأنشطة الجامعة. يأتي ذلك في إطار ما اشتمل عليه كلا من المقرر الدراسي وأنشطة الجامعة

من قضايا تخاطب الطالب الجامعي وتوضح له أهم التشريعات التي تنص على تلك الحقوق وأن لم تنعكس تلك التشريعات سوي في نصوص وما يترتب على مخالفة لتلك النصوص والتشريعات ولم تخاطب الطالب الجامعي بآليات واقعية لكيفية التعامل مع اتحدي مهم مثل تحدي التغييب القسري لحقوق الإنسان والذي عانى منه الشباب المصري داخل أسوار الجامعة وخارجها وذلك ما أكدته (دراسة عبد الفتاح محمد ماضي،٢٠١٠)[١] والتي توصلت إلى أن هناك تناقض واضح بين المطالبة بتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان – وبين الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة في مجال حقوق الإنسان داخل الجامعات وخارجها فضلا عن عدم وجود خطة وطنية محددة يفترض الا تنفرد بوضعها الحكومة فقط وإنما لابد من مشاركة كافة الأطراف مثل المنظمات الحقوقية العاملة في مجال حقوق الإنسان. لذا أوصت دراسة (نذير سيحان محمد، ٢٠١٦)[٢] بضرورة عقد دورات لتطوير قدرات وأداء موظفي الأمن الجامعي يكون مضمونها مهارات فن الاتصال وفض النزاع، وتعريفهم بأساليب الحوار والتفاعل البناء مع الطلبة، ووضع استراتيجية وطنية واضحة المعالم لتطوير الجامعات الأردنية في مواجهة العنف الجامعي الذي أصبح يهدد كيان المجتمع ككل، ومنح إدارات الجامعات الأردنية حق الضابطة العدلية، وبالتالي منحها موظفي الأمن الجامعي في الجامعات الحكومية والخاصة كافة، وتبني منظور تعليمي لمناهضة سلوك العنف ووضع وثيقة يشترك فيها الطلبة مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وكذلك أعضاء من المجتمع

[١]- عبد الفتاح محمد ماضي، تعليم حقوق الإنسان في الجامعات وجهود تعزيز الديمقراطية في مصر، **مجلة النهضة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ١١، عدد ٢، ٢٠١٠، ص ص١٨-٤٠.

[٢]-نذير سيحان محمد، ظاهرة العنف الجامعي ودور الجامعات في الحد من انتشارها من وجهة نظر أعضاء، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، مجلد ٤٣، عدد١، ٢٠١٦، ص ص٢١٣-٢٣٣.

المحلي يكون الهدف منها نبذ هذا السلوك ورفضه اجتماعيا بكافة أشكاله. يأتي ذلك في ضوء ما عانت منه الجامعات المصرية من تدخلات أمنية تحت مسمي الأمن الجامعي والذي صاحبه تدخلات أمنية في الحياة الجامعية وفرض رقابة مستمرة على الأنشطة

المختلفة داخل الجامعة المصرية التي عرفت منذ نشأتها بوجود واحدة من أقوي وأشهر الحركات الطلابية. وتسألت دراسة (عبد الفتاح محمد ماضي، ٢٠١٠)[١] حول مدى جدوي تدريس مقرر حقوق الإنسان وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك اهتمام متصاعد بتعليم حقوق الإنسان والبحث في القضايا المتصلة به في مصر على الرغم من كون تعليم حقوق الإنسان على المستوي الجامعي لا يزال في مراحله الأولي فخطة الدولة لنشر ثقافة حقوق الإنسان التي عبر عنها المجلس القومي لحقوق الإنسان، وكذا قرار المجلس الأعلى للجامعات بإدخال مقرر إجباري لحقوق الإنسان في الجامعات المختلفة، لن يكتب لها النجاح إلا بعد التصدي لعدد من الإشكاليات والتحديات، لعل أظهرها: عدم وجود خطة وطنية محددة في مجال حقوق الإنسان، والتناقض الواضح بين المطالبة بتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان وبين الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة في مجال حقوق الإنسان داخل الجامعات وخارجها، فضلا عن ضعف التنسيق بين الجامعات والمنظمات الحقوقية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وذلك نظراً للقيود الإدارية والأمنية على الجامعات والأنشطة الطلابية، والقيود التي تضعها السلطة على الحريات الأكاديمية في الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية أمام الأنشطة الطلابية في الجامعات، وعدم ربط مقررات حقوق الإنسان في الجامعات المصرية بالقضايا المتصلة بحقوق الإنسان في الواقع المعاش ولا بدور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في نشر ثقافة حقوق الإنسان ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم استفادة الحكومة كثيرا من النتائج التي توصلت إليها بعض الأطروحات العلمية ولا من مقررات وتوصيات وإعلانات الكثير من المؤتمرات وورش العمل التي تعقدها المنظمات الحقوقية وبعض المراكز البحثية. فضلا عن إن جل جهود التطوير الحكومية تتجه دوما إلى التجارب الأجنبية بغرض محاكاتها مباشرة، وعدم تعاون الحكومة مع المنظمات الحقوقية الدولية وتشكيكها

[١]- عبد الفتاح محمد ماضي، تعليم حقوق الإنسان في الجامعات وجهود تعزيز الديمقراطية في مصر، **مرجع سابق، ص**٣٦.

الدائم في نواياها وأهدافها. وقد انعكس هذا على المؤسسات التابعة للدولة كالجامعات التي أضحت غير قادرة على التواصل مع تلك المنظمات والانفتاح على أنشطتها والتعاون معها.

٢٥ –سيطرة رأس المال على المجتمع المصري:

–بالنسبة لتحدي سيطرة رأس المال على المجتمع المصري يأتي في المرتبة السادسة عش لفئتي التحليل ككل، بينما يأتي متقدم في المرتبة الثامنة من فئة مقرر حقوق الإنسان وذلك بنسبة ١.٣%، في حين لم تعكس فئة أنشطة الجامعة تحدي سيطرة رأس المال على المجتمع المصري يأتي تحدي سيطرة رأس المال على المجتمع المصري في المرتبة الثامنة من اهتمام المقرر الدراسي حقوق الإنسان وذلك بنسبة ١.٣% ويأتي ذلك في ضوء ظاهرة تزاوج رأس المال والسلطة التي انتشرت في المجتمع المصري في عهد الرئيس مبارك حيث عمد نظام الرئيس مبارك إلي الاعتماد على رجال الاعمال في أدارت دفة الحكم والتي ترتب عليها سياسات ممنهجة لخدمة أصحاب رؤوس الأموال على حساب المواطن البسيط وقد أوجد ذلك اختلال كبير في التوازن المجتمعي حيث ارتفعت نسبة الفقر والبطالة داخل المجتمع المصري فضلا عن تراجع قوة وتأثير الطبقة المتوسطة فضلا عن سيطرة طبقة الإثرياء على المجتمع والذي أوجد فجوة في المجتمع فضلا عن ما اصابها من غضب شعب أفضي إلي ثورة ٢٥ يناير حيث يعد المحللين السياسيين مظاهر الثراء الفاحش والفقر المفقع الذي انتشر في المجتمع المصري أحد أهم أسباب الثورة المصرية وهذا ما أكدته دراسة (هيثم محمد عبد القادر،٢٠١٥) [١] أن تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي تجاه الفئات الدنيا في المجتمع تعمل على تفاقم مشكلة البطالة ومن ثم الفقر في مصر، فضلا أن ارتفاع معدلات البطالة أدخلت فئات جديدة لم تكن موجودة من قبل إلى دائرة الفقر بشكل قسري لان البطالة تقضي على الدخل اللازم لسد احتياجات الأفراد وتحقيق الركود في الأسواق.

٢٦ –رأس المال والتعليم:

–بالنسبة لتحدي رأس المال والتعليم يأتي في المرتبة الخامسة عشر من فئة مقرر حقوق الإنسان بنسبة ٢.٢% في حين لم تعكس فئة أنشطة الجامعة اهتمام بتحدي رأس المال والتعليم. يأتي ذلك في ضوء تراجع الفاعلية التعليمية التي لازمت النظام التعليمي المصري خاصة في ظل غياب العدالة التربوية وتراجع مبدأ تكافؤ الفرص خاصة بظهور أنواع متعددة من التعليم (حكومي –خاص – تجريبي–دولي–لغات) وما صاحبها من سيطرة رأس المال على السياسات التعليمية المصرية وما ترتب على ذلك من تراجع للتعليم

[١]- هيثم محمد عبد القادر، انعكاسات ثورة 30 يونيو على الوضع الاقتصادي المصري مع التطبيق على البطالة والركود الاقتصادي، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، عدد ٢، ابريل ٢٠١٥، ص ص٥١٩-٥٥٠.

الحكومي المصري وذلك ما أكدته دراسة (أحمد محمود الزنفلي،٢٠١٦)[١] والتي خلصت إلى تدني حال نظام التعليم المصري، وتذبذبه بين المراتب المتدنية، وتراجعه بمرور الوقت

في انخفاض الإنفاق العام، وتدني المساواة في التعليم. فضلا عما أصاب التعليم الجامعي المصري والتي توجزه نتائج دراسة (عفاف جايل، ٢٠١٣) [٢] والتي توصلت إلى فقدان الجامعات المصرية فقدت استقلالها وقيدت حركة الفكر والإبداع بها مع تدخل السلطة في شئون الجامعة بأكملها لأعضاء هيئة التدريس والطلاب مع إلغاء نظام الانتخاب لفرض الهيمنة على الجامعات. كما أن المناهج كانت انعكاساً للواقع السياسي الذي نعيشه فقد استخدمت للتلقين السياسي لأفكار سياسية معينة. كما رصد الخطاب السياسي والتعليمي في مصر جانباً كبيراً من إذعان الدولة للضغوط الخارجية التي تمارسها الدول المهيمنة على النظام العالمي لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات التحويل الدولية التي تشرف على برامج إصلاح مفروضة وفي مقدمتها البنك الدولي. فضلا عن تهميش دور المؤسسات التربوية من نقابة المعلمين والمجتمع المدني في صياغة السياسة التعليمية. وما صاحبها من عدم استقرار للسياسة التعليمية وتضارب قراراتها والتي هي في الغالب معبرة عن إدارة القيادة السياسية. فضلا عن إلغاء نظام الانتخاب لفرض الهيمنة على الجامعات. وإعطاء الرئيس الهيمنة الكاملة للسلطة التنفيذية والتشريعية عن طريق القيود الدستورية والتي تؤدي إلى سيطرته على صياغة السياسة التعليمية.وغياب المشاركة الفعالة بين صناع القرار وأصحاب المصلحة والمتأثرين بالسياسة التعليمية.

[١]- أحمد محمود الزنفلي، **مؤشرات حال نظام التعليم المصري في بعض التقارير الدولية**، مجلة دراسات تربوية ونفسية، عدد ٩٣، ٢٠١٧، ص ص١٩١-٢١٤.

[٢]- عفاف محمد جايل، دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر، **المجلة التربوية**، مجلد ٣٤، يوليو ٢٠١٣، ص ص٤٠٣-٤٨٠.

-النتائج والتوصيات:

-يأتي للتغييب القسري لحقوق يأتي في المرتبة الاولي من اهتمام مقرر حقوق الانسان وأنشطة الجامعة وذلك بواقع ٢٩.٨% لمقرر حقوق الانسان، و١٨.٤ لأنشطة الجامعة.

-يأتي تحدي الاقصاء والاستبعاد الاجتماعي في المرتبة الثانية من اهتمام مقرر حقوق الانسان بنسبة ١٠% من حجم العينة في حين يأتي في المرتبة الرابعة بنسبة ٧.٦% بالنسبة للأنشطة الجامعة.

- بالنسبة لمقرر حقوق الأنسان يأتي تحدي عدم المساواة في الفرص الحياتية في المرتبة الثالثة من وذلك بنسبة ٩.٢%، وبالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة الخامسة بنسبة ٧ %.

- بالنسبة لمقرر حقوق الأنسان يأتي تحدي انحسار المد الديمقراطي عالميا في المرتبة الثالثة من بنسبة ٩.٢%. أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة التاسعة بنسبة ٤.٦%.

-بالنسبة لمقرر حقوق الأنسان يأتي تحدي ضعف الوعي بالهوية الثقافية في المرتبة الرابعة بنسبة ٨.٦%. أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة السادسة بنسبة ٥.٦%.

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي شكلية الفصل بين السلطات في المرتبة الرابعة بنسبة ٨.٦% أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة الثامنة بنسبة ٤.٩%.

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي عجز المعارضة عن المشاركة السياسية في المرتبة الخامسة بنسبة ٤.٦%، أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة الحادية عشر بنسبة ٢.٦%.

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان تأتي تدني العدالة الاجتماعية في المرتبة الخامسة بنسبة ٤.٦% أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة العاشرة بنسبة ٤.٣%.

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي انتشار العنف والجريمة في المرتبة السادسة بنسبة ٢.٦% أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة الثانية عشر بنسبة ١.٦%.

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي ازدياد مساحات الفقر وضعف المشاركة في المرتبة السادسة بنسبة ٢.٦% أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة الثلاثة بنسبة ١١%.

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي انهدم النموذج الابوي في المرتبة السابعة بنسبة ٢.٢%. أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة الثالثة عشر بنسبة ١%.

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي رأس المال والتعليم في المرتبة السابعة بنسبة ٢.٢% في حين لم تعكس أنشطة الجامعة اهتمام بتحدي رأس المال والتعليم.

-بالنسبة للمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي تدهور الوعي الاجتماعي في المرتبة الثامنة بنسبة ١.٣% أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة الخامسة بنسبة ٥.٩%.

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي صناعة الخوف في المرتبة الثامنة بنسبة ١.٣% أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة العاشرة بنسبة ٢.٦%

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي زيف الديمقراطية في المرتبة الثامنة وذلك بنسبة ١.٣%. أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة الرابعة عشر بنسبة ٠.٧%.

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي سيطرة رأس المال على المجتمع المصري في المرتبة الثامنة من اهتمام وذلك بنسبة ١.٣% في حين لم تعكس أنشطة الجامعة اهتمام بتحدي سيطرة رأس المال على المجتمع المصري

-بالنسبة لمقرر حقوق الانسان يأتي تحدي تراجع الهيمنة الثقافية والقوة الناعمة في المرتبة التاسعة بنسبة ٠.٦%. أما بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي في المرتبة الثالثة عشر بنسبة ١%.

-بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي انتشار البطالة وارتفاع معدلاتها في المرتبة الرابعة عشر بنسبة ٠.٧% في حين لم يبدي مقرر حقوق الانسان اهتمام بتحدي انتشار البطالة وارتفاع معدلاتها.

-بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي اختلال التوازن الاجتماعي في المرتبة الثالثة عشر بنسبة ١% في حين لم يبدي مقرر حقوق الانسان اهتمام بتحدي اختلال التوازن الاجتماعي.

-بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي تراجع دور الاسرة المصرية الممتدة والمربية في المرتبة الرابعة عشر بنسبة ٠.٧%، في حين لم تعكس مقرر حقوق الانسان اهتمام بتحدي تراجع دور الاسرة المصرية الممتدة والمربية

-بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي الفقر الأخلاقي والتراجع القيمي في المرتبة الرابعة بنسبة ٧% في حين لم يبدي المقرر الدراسي اهتمام بتحدي الفقر الاخلاق والتراجع القيمي.

-بالنسبة لأنشطة الجامعة تأتي البيروقراطية والفساد الإداري في المرتبة الخامسة عشر بنسبة ٠.٣% في حين لم يبدي مقرر حقوق الانسان اهتمام بتحدي البيروقراطية والفساد الإداري.

-بالنسبة لأنشطة الجامعة يأتي جمود القيادة السياسية في المرتبة الرابعة عشر بنسبة ٠.٧% حين لم يبدي مقرر حقوق الانسان اهتمام بتحدي جمود القيادة السياسية.

-بالنسبة لأنشطة الجامعة تأتي الثورة التكنولوجية والوعي المعلوماتي في المرتبة الثانية بنسبة ١١.٢% حين لم يبدي مقرر حقوق الانسان اهتمام بتحدي الثورة التكنولوجية والوعي المعلوماتي.

المراجـــــع

-الكتاب العربية:

١. -رشدي طعيمه، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه، استخداماته**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦.

٢. رءوف عباس حامد، **تطور الفكر العربي الحديث**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٧.

٣. محمد شريف بسيوني ومحمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢.

-الرسائل العلمية:

١. عقيل شمران مهدي، المعارضة السياسية وإشكالية تداول السلطة في جمهورية مصر العربية، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين – العراق، ٢٠١٢.

٢. فوزي عبد الرحمن إسماعيل، الصفوة المثقفة والوعي الاجتماعي، **رسالة دكتوراه**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٣.

-المجلات والمؤتمرات العلمية:

١. أحمد حسن، الطبقة الوسطى المصرية :ذعر المكانة واحتمالات الهبوط، **مجلة آفاق سياسية**، المركز العربي للبحوث والدراسات، عدد٣٠، نوفمبر ٢٠١٧.

٢. أحمد زايد، من البصاصة إلى الصراع والعنف آليات المراقبة في الدول المصرية الحديثة، **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية**، مجلد ٢، عدد٦، ٢٠١٣.

٣. أحمد محمد بحري، الصفوة المثقفة والوعي الاجتماعي دراسة مقارنة، **رسالة دكتوراه**، كلية البنات للآداب والعلوم التربية جامعة عين شمس، ٢٠١٣.

٤. أحمد محمود الزنفلي، مؤشرات حال نظام التعليم المصري في بعض التقارير الدولية، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، عدد ٩٣، ٢٠١٧

٥. أيمن مصطفي الفخراني، الوعي المعلوماتي :دراسة تطبيقية على المجتمع الأكاديمي بجامعة الدمام، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات**، مجلد ٢، عدد ٤، ٢٠١٥.

٦. حلمي خضر ساري، دور المؤسسة الإعلامية في صناعة ثقافة الخوف دراسة اجتماعية، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، مجلد ١٤، عدد ٢، ٢٠٠٨.

٧. داليا أحمد رشدي، "الشباب وعنف ما بعد الثورات النمط الأكثر تطرفا للمشاركة والتغيير"، **المؤتمر العالمي الثاني عشر للندوة العالمية للشباب الإسلامي** :الشباب في عالم متغير، مراكش في الفترة من (٢٩-٣١ يناير) ٢٠١٥.

٨. داليا الزيادي، العدالة الاجتماعية ومشكلة الفقر في مصر، **مجلة الفكر المحاسبي**، مجلد ١٥، ٢٠١١.

٩. رياض محمود جابر، " العوامل النفسية والاجتماعية وأثرها في انتشار التطرف والعنف، **أعمال المؤتمر العلمي الدولي :أزمة الفهم وعلاقتها بظاهرة التطرف والعنف**– وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الجامعة الإسلامية –غزة – فلسطين، المنعقد في الفترة (١٤-١٥ يناير) ٢٠١٧

١٠. ريحي مصطفي، مشكلة الوعي الشبابي العربي بين إرادة التغيير ورهان فهم التحديات :مقاربة لبناء هوية التغيير، **مجلة دراسات استراتيجية**، عدد ٢٣.

١١. زياد بركات، استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والبحوث .مجلد ٢، عدد ٣، ٢٠٠٩.**

١٢. سمير عبد الرحمن هائل، الديمقراطية وتزييف الوعي العربي، **مجلة دراسات يمنية**، عدد ٥٩، ١٩٩٨.

١٣. سوزيت الريدي، العدالة الاجتماعية ودور مؤسسات الدولة، **مجلة المدير العربي**، عدد ٢١٠، ابريل ٢٠١٥.

١٤. شلاش بن مقبل شلاش، مستوى وعى القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية بالتحديات الثقافية التي تواجه مؤسسات التعليم، **مجلة التربية**، عدد ١٦٩، جزء ٣، يوليو ٢٠١٦.

١٥. صالح أحمد الفرجاني، مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته، **مجلة العلوم الشرعية والقانونية**، عدد ١، ٢٠١٤.

١٦. صالح يحيى سعيد، مبادئ أساسية في عظمة الشخصية وعبادة الفرد، **مجلة التربية**، جامعة الأزهر– كلية التربية، عدد ١٤٩، جزء١، يوليو ٢٠١٢.

١٧. صبري بديع عبد المطلب، المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية في مصر، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، مجلد ٢٥، عدد ٢، ديسمبر٢٠١٧.

١٨. صلاح السيد عبده رمضان، العلاقة بين التربية والسياسة في ضوء التحولات المعاصرة :دراسة تحليلية في آليات التفعيل، **مجلة المعرفة التربوية**، مجلد ٣، عدد ٥، يناير ٢٠١٥.

١٩. عبد الباسط عبد المعطي، التحولات الطبقية وتفكيك الشخصية المصرية، **مجلة الديمقراطية**، مجلد ٦، عدد ٢٣، يوليو ٢٠٠٦.

٢٠. عبد الفتاح محمد ماضي، تعليم حقوق الإنسان في الجامعات وجهود تعزيز الديمقراطية في مصر، **مجلة النهضة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ١١، عدد ٢، ٢٠١٠

٢١. عبد الله حميد رشيد، جهود الاستبداد لتشويه الفعل الثوري، **مجلة شؤون العصر**، مجلد ١٨، عدد ٥٢، ٥٣، يونيو ٢٠١٤.

٢٢. عبير محمد عاطف، قابليات التكيف بين الديموقراطية والرؤية العربية الإسلامية : الثورة المصرية نموذجا، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، مجلد ٢٨، عدد ٢، ٢٠١٤، ص ص١–٤٦.

٢٣. عصام توفيق عبد الحليم، الاستبعاد الاجتماعي في التعليم المصري، **مجلة عالم التربية**، عدد ٥٣، يناير ٢٠١٦.

٢٤. عفاف محمد جايل، دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر، **المجلة التربوية**، مجلد ٣٤، يوليو ٢٠١٣.

٢٥. فايز مراد مينا، **التعليم العالي – التطور وبدائل المستقبل**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠١.

٢٦. كامل حامد مغيث، تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في التعليم، **مجلة الديمقراطية**، مجلد ١٦، عدد ٦١، يناير ٢٠١٦.

٢٧. كمال نجيب، التعليم وأزمة المشاركة السياسية في مصر: تحليل نقدي لبحوث التنشئة السياسية، **مجلة العلوم التربوية**، يناير ٢٠٠٦.

٢٨. لبني محمد فتوح، الروافد الرئيسية في تشكيل الوعي الاجتماعي، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، مجلد ٢١، عدد ٣، ٢٠١٥.

٢٩. محمد بطي ثاني الشامسي، دراسة حول مبدأ تكافؤ الفرص في تولي الوظيفة العامة في دولة الإمارات: بين النظرية والتطبيق، مجلة الأمن والقانون، مجلد ١٢، عدد ١، يناير ٢٠٠٤.

٣٠. محمد رشيد سيد، **دور الجامعات في تنمية المجتمعات**، بحث مقدم إلى مؤسسة الفكر العربي في مؤتمر الملتقى العربي الثاني، بيروت، ٢٠٠٥.

٣١. محمد عبد الكريم الحوارني، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية :محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، **المجلة الاردنية في العلوم الاجتماعية** – الأردن، مجلد ٥، عدد٢، ٢٠١٢.

٣٢. محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد2 ، المجلد32 ،2004 .

٣٣. محمود عبد المجيد عساف، الدور التربوي لمجالس طلبة الجامعات الفلسطينية في تشكيل الوعي السياسي وسبل تفعيله، جامعة الأقصى–دراسة حالة، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد ٢١، العدد ٥، ٢٠١٣.

٣٤. مروة محمد شبل، تمويل التعليم العالي في مصر :المشاكل والبدائل المقترحة، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، مجلد ١٦، عدد ٣، يوليو ٢٠١٥، ص ص٣–٢٤.

٣٥. ممدوح عبد الواحد محمد، الدور الاجتماعي للدولة وثقافة الإضراب في المجتمع المصري، **رسالة ماجستير**، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.

٣٦. مني الحديدي، العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، **المجلة العربية لعلم الاجتماع**- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- كلية الآداب- جامعة القاهرة – مصر، عدد ١٤، ٢٠١٤.

٣٧. مني السيد حافظ عبد الرحمن، دور الأسرة المصرية في بناء ودعم منظومة القيم الإيجابية رؤية تحليلية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، **مؤتمر التفكير العلمي وقيم التقدم في الأسرة**، في الفترة من ٢٢-٢٣ فبراير ٢٠٠٩.

٣٨. نورة رشدي عبد الواحد، برنامج مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهة الآثار السلبية للبطالة على الأسرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مؤتمر مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، **المؤتمر الدولي الخامس والعشرين**، في الفترة من ٧-٨ مارس ٢٠١٢.

٣٩. هاني عواد، الثورة وتاريخ الهامش في مصر :محاولة في علم الاجتماع التاريخي مع الإشارة إلى الحالة التايلندية، **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية**، مجلد ٦، عدد ٢٣، ٢٠١٨.

٤٠. هيثم محمد عبد القادر، انعكاسات ثورة 30 يونيو على الوضع الاقتصادي المصري مع التطبيق على البطالة والركود الاقتصادي، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، عدد ٢، ابريل ٢٠١٥.